

باسم الشعب

محكمة جنايات الاسكندرية

الدائرة " السادسة " الجزائية

رئيس المحكمة

رئيس

رئيس

وكيل النيابة

أمين السر

المشكلة علناً برئاسة السيد الأستاذ المستشار / أحمد ذكى حماد مريكب

وعضويه السيدين الأستاذين المستشارين / عبد الودود فوزى محمد

/ جورج راشد مئرى

« المستشارين بمحكمة إستئناف الاسكندرية »

أحمد رفعت

وبحضور السيد الأستاذ /

مختار مطر وأنطونيو بولس

وحضور السيد /

أصدرت الحكم الأتى

فى قضيه النيابة العامه رقم ٢٠١٣/١٤٠٤٩ قسم العطارين المقيدة برقم ٣١٨٦ كلى شرق

ض

١- عمرو محمد شحاته صالح

٢- حسام بدرى رضوان السيد حسن

٣- أيمن محمد فوزى عبد العزيز على

٤- محمد عبد الرحمن محمود سلامة

٥- محمد سيد محمد عمار

٦- بدر سعد عبد الله منصور بدر

٧- محمود سعد عبد الله منصور بدر

٨- أحمد عبد الغنى ريان سعيد

أمين السر

رئيس المحكمة

- ٩- محمد مصطفى عبد المعطى الشاذلى
- ١٠- مصطفى كامل عبد الحميد محمد
- ١١- احمد يوسف محمد مرسى
- ١٢- حسن نفاذى عبد الرحمن حسن
- ١٣- اشرف سعد عبد الله منصور
- ١٤- محمد فاروق عبده أبو السعود
- ١٥- محمد إبراهيم محمد إبراهيم
- ١٦- بلال شريف محمد مصطفى
- ١٧- محمد السيد عطا السيد
- ١٨- عبد الرحمن اسماعيل عبد الحميد ابراهيم
- ١٩- سعيد نبيل محمد سعيد
- ٢٠- مصطفى خميس على شلبى
- ٢١- عطيه محمد عطيه محمد
- ٢٢- عبد الله احمد يوسف محمد
- ٢٣- احمد نبيل على بدر أحمد
- ٢٤- عادل خيرى أنور السيد
- ٢٥- منشاوى متولى متولى السيد
- ٢٦- السيد سعد الله عبد المقصود عبد العال
- ٢٧- حسونة نجيب السيد الحسينى
- ٢٨- محمود عبد المنعم عبد الرحمن ناصر
- ٢٩- مدحت محمد عبد الحميد بلش
- ٣٠- احمد عبد الرحمن رمضان دسوقى
- ٣١- ابراهيم رجب محمد ابراهيم

أمين السر  
محمد

رئيس المحكمة

- ٣٢- ياسر فتحى محمد ابراهيم  
 ٣٣- عصام محمد نجيب العدوى  
 ٣٤- محمد دشناوى السيد محمود  
 ٣٥- حامد على جسين عبد الرحمن  
 ٣٦- محمد ابراهيم محمد عفيفى  
 ٣٧- بسيونى صبرى بسيونى عبد الحميد  
 ٣٨- أنور عبد العزيز موسى بدر  
 ٣٩- ابراهيم فتحى عبد السلام المليجى  
 ٤٠- محمد على محمد زيدان  
 ٤١- عبد الباسط اسماعيل محمد عبد الله  
 ٤٢- مجدى محمود خليفة السبع  
 ٤٣- طایل مبارك عبد المجيد البطوى  
 ٤٤- احمد على سعيد عبد الراضى  
 ٤٥- احمد السيد رضوان محمد  
 ٤٦- محمد الليثى بدوى عامر  
 ٤٧- مصطفى محمدى حنانى حنفى  
 ٤٨- عادل عبد الله محمد حسنين  
 ٤٩- عبد اللاه السيد عبد المقصود ابراهيم  
 ٥٠- عمر أشرف أحمد عمر رمضان  
 ٥١- صلاح الدين عبد الباسط اسماعيل محمد عبد الله  
 ٥٢- هانى ربيع ابراهيم ربيع  
 ٥٣- عبده غنيم عبده خميس  
 ٥٤- ابراهيم احمد ابراهيم سيد احمد

أمين السر

رئيس المحكمة

- ٥٥- أحمد محمد أحمد عيد  
٥٦- مبروك أحمد محمد أبو زيد  
٥٧- سعيد محمد حماد محمد  
٥٨- محمد عطية عطافي جليط  
٥٩- رجب محمد إبراهيم عثمان  
٦٠- عبد الله السيد بهنسي سعد  
٦١- محمد أحمد أحمد مصطفى بقر  
٦٢- مصطفى محمود علي محمد  
٦٣- رامي أحمد بيومي الجمال  
٦٤- أحمد عبد الحميد حسن أحمد  
٦٥- محمد حسن بكر عايد  
٦٦- مصطفى محمد عبد الباري ياسين  
٦٧- محمد عبد الجواد محمد محمد بكر  
٦٨- عبد الفتاح محمد اسماعيل ندا  
٦٩- رضا عبد العظيم عبد الله فضل  
٧٠- مصطفى أحمد عبد الله أحمد فراج  
٧١- محمد رمضان عوض السيد  
٧٢- علي حسن علي عبيد  
٧٣- علي سيد حماد حسين  
٧٤- عباس سعيد عباس علي  
٧٥- إسلام سعيد عباس علي  
٧٦- أحمد محمد مصطفى سليمان  
٧٧- قباري مصطفى قباري مصطفى

أمين السر



رئيس المحكمة

٧٨- عبد الباسط عزب فراج على

٧٩- يوسف خالد حسن على

٨٠- محمود أبو زيد الدمرداش التهامي

٨١- علاء الدين احمد عبد العزيز احمد

٨٢- محمد حسنين محمد اللباني

٨٣- محمد صلاح الدين توفيق عبد الرحمن

٨٤- محمد محسن عزمي مصطفى

٨٥- أيمن عبد النبي شعبان خليفة

٨٦- أحمد أبو صباح أحمد سالم

حضر المتهمين جميعا عدا الأخير المتهم رقم ٨٦

حيث اسندت النيابة العامة للمتهمين بأنهم

في يوم ٢٠١٣/٧/٢٦ بدائرة قسمى العطارين وباب شرقى محافظة الاسكندرية

المتهمون جميعا :

أولاً: اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وكان الغرض منه ارتكاب جرائم الترويع والتخويف والقتل والإتلاف مستعملين في ذلك القوة والعنف مع علمهم بالغرض المقصود منه حال حمل بعضهم لأسلحة نارية وبيضاء فوقعت منهم تنفيذاً لذلك الغرض لجرائم الآتية :

- استعرضوا وآخرون مجهولون القوة ولوحوا بالعنف واستخدموا ضد المجنى عليهم المبين

اسمائهم بالتحقيقات وكان ذلك بقصد ترويعهم وإلحاق الأذى المادى والمعنوى بهم وفرض السطوة

عليهم للحيلولة دون انضمامهم للمظاهرة السلمية المؤيدة لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و المحتشدة

بميدان سيدى جابر ، بأن اعترضوا مسيرتهم إبان مرورها بمحيط مسجد القائد ابراهيم وما أن

ظفروا بهم حتى قذفوهم بالحجارة والزجاجات المشتعلة " مولوتوف " وأطلقوا صوبهم وابلا من

الأعيرة النارية مما ترتب عليه تعريض حياة المجنى عليهم وسلامتهم وأموالهم للخطر وتكبير

رئيس المحكمة

أمين السر

الأمن والسكينة العامة .

وقد أقرنت بالجريمة السابقة جنائية قتل عمد ، ذلك أنهم في ذات الزمان والمكان سالفى البيان - قتلوا وآخرون مجهولون المجنى عليه / مؤمن احمد جابر محمد عمداً بأن اعترضوا طريقه إبان مروره بمحل الواقعة لمنعه من الانضمام للمظاهرة المحتشدة بميدان سيدى جابر وقذفوه بالحجارة وأطلقوا صوبه أعيره نارية من أسلحة كانت بحوزتهم ( مسدسات ) قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثوا به إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى على النحو المبين بالتحقيقات .

وقد أقرنت بجنائية القتل أنفة البيان الجنايات والجنحة التالية ذلك أنهم في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر

١- قتلوا وآخرون مجهولون المجنى عليهم / مصطفى جلال ذكى عمران ، أبو بكر يسرى ياقوت رضوان ، محمد أبو الوفا محمد ، إيهاب محمد محمود أبو النصر ، محمد إبراهيم حسن القبرصى ، مسعد محمد عوض عبد العزيز ، السيد رجب محمد السيد ، خالد محى الدين ثابت عمداً بأن اعترضوا طريقهم إبان مرورهم بمحل الواقعة لمنعهم من الانضمام للمظاهرة المحتشدة بميدان سيدى جابر وقذفوهم بالحجارة وأطلقوا صوبهم أعيرة نارية من أسلحة كانت بحوزتهم ( مسدسات ، خرطوش ) قاصدين من ذلك إزهاق روحهم فأحدثوا بكل منهم إصابته الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى على النحو المبين بالتحقيقات .

٢- شرعوا وآخرون مجهولون فى قتل المجنى عليه / محمد صلاح الدين محمد وآخرين المبين أسمائهم بالتحقيقات عمداً بأن اعترضوا طريقهم إبان مرورهم بمحل الواقعة لمنعهم من الانضمام للمظاهرة المحتشدة بميدان سيدى جابر وما أن ظفروا بهم حتى قذفوهم بالحجارة وانهاكوا على بعضهم طعنا بأسلحة بيضاء وأدوات ( عصى ، سيوف ، قطع حديدية ، سواطير ) وأطلقوا صوبهم أعيرة نارية من أسلحة كانت بحوزتهم ( مسدسات خرطوش ) قاصدين من ذلك إزهاق روحهم فأحدثوا بكل منهم إصابته الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى وقد

رئيس المحكمة

أمين السر

خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج على النحو المبين بالتحقيقات .

٣- سرقوا وآخرون مجهولون المنقولات المبينة وصفا بالتحقيقات ( نقود ، هواتف محمولة ، متعلقات شخصية ) والمملوكة لـ ( أحمد ثابت محمد عبد الحافظ وآخرين المبين أسمائهم بالتحقيقات وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليهم بأن أوثقوا أيديهم بالحبال وأشهروا فى وجوههم أسلحة بيضاء ( عصى ، مطاوى ) مهددين إياهم وتعدوا عليهم بها محدثين إصابتهم الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة فبثوا الرعب فى نفوسهم وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من شل مقاومتهم وإلاستيلاء على المسروقات على النحو المبين بالتحقيقات .

٤- قبضوا وآخرون مجهولون على المجنى عليه / أحمد ثابت محمد عبد الحافظ وآخرين المبين أسمائهم بالتحقيقات واحتجزوهم دون أمر أحد الحكام المختصين وفى غير الأحوال التى تصرح بها القوانين واللوائح بأن إقتادوهم عنوة إلى داخل مسجد القائد إبراهيم واحتجزوهم بداخله وهددوهم بالقتل وعذبوهم بالتعذيبات البدنية بأن شدوا وثاقهم بالحبال وانهالوا عليهم ركلا بالأرجل وضربا بالأيدى وبأسلحة بيضاء ( عصى ، مطواة ) فأحدثوا بهم إصاباتهم الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

٥ - عرضوا وآخرون مجهولون للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية " ترام مدينة الإسكندرية والحافلات العامة " وعطلوا سيرها بأن تجمعوا بقارعة الطريق ومنعوا مرورها مشهرين أسلحة نارية بيضاء فعرضوا سلامة مستقاليها للخطر على النحو المبين بالتحقيقات .

٦- استعملوا وآخرون مجهولون القوة والعنف مع موظفين عموميين هم " ملازم أول / محمد أحمد عمرو فتحى وضباط وأفراد قوات الأمن المنوط بهم الفصل بين المتظاهرين وتأمين مكتبة الإسكندرية بمحل الواقعة بأن أطلقوا صوبهم أعيرة نارية وقذفوهم بالحجارة وانهالوا على بعضهم بالعصى محدثين إصابتهم الثابتة بالتقارير الطبية المرفقة وذلك لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم هو حفظ الأمن والسكينة العامة والحيلولة دون تعديهم على المجنى عليهم وقد بلغوا من ذلك مقصدهم على النحو المبين بالتحقيقات .

رئيس المحكمة

أمين السر

٧ - أتلفوا وآخرون مجهولون عمدا أموالا ثابتة ومنقولة هي المحلات المملوكة لـ / محمد محمود السيد محمد وباسكن روبرت والسيارة رقم ٣٧٥٦ ملاكى الاسكندرية والمملوكة للمجنى عليه / رفعت محمد زيدان ، على النحو الثابت بمعاينات الشرطة وقد ارتكبت تلك الأفعال تنفيذاً لغرض ارهابى وترتب عليها تعريض أمن وسلامة الناس للخطر وضرر مالى جاوز قيمته الخمسين جنيه

٨ - أتلفوا وآخرون أشياء من الأملاك والمباني العامة هي محتويات وأثاث " دار المناسبات الملحقة بمسجد القائد إبراهيم " والمنقولات المملوكة لـ / شركة المقاولين العرب وسيارتي الإسعاف رقمي " ق هـ د ٣٧١ ، ٢٦٦٣٦ جمر ك " المملوكتين لمرفق إسعاف الإسكندرية وسيارتي الشرطة رقمي " ١٩٧١ شرطة لورى ، ب ١٨٨٧/١٦ " بأن أحدثوا بكل منهم التفنيات الثابتة بمعاينة الشرطة مما ترتب عليه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإرتكبت تلك الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابى .

ثانياً : ١- حازوا وأحرزوا بالذات وبالواسطة بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة " مسدسات فردية الإطلاق " وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات واحدى دور العبادة " مسجد القائد إبراهيم " بقصد استعمالها فى الإخلال بالنظام العام والأمن العام .

٢- حازوا وأحرزوا بالذات وبالواسطة بغير ترخيص أسلحة نارية غير مششخنة " مسدسات خرطوش " وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات وإحدى دور العبادة " مسجد القائد إبراهيم " بقصد استعمالها فى الإخلال بالنظام العام والأمن العام .

٣- حازوا وأحرزوا بالذات وبالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة محل الإتهامين السالفين دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات بقصد استعمالها فى الإخلال بالنظام العام والأمن العام .

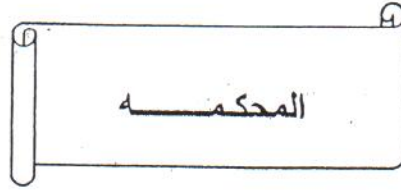
٤- حازوا وأحرزوا بالذات وبالواسطة أسلحة بيضاء وأدوات مما تستخدم فى الاعتداء على الأشخاص ( سيوف ، سواطير ، مطاوى ، عصى ، قطع حديدية ، زجاجات مششخنة - مولوتوف ) وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات بإحدى دور العبادة " مسجد القائد إبراهيم ) دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .

رئيس المحكمة

أمين السر



وأحالتهم إلى هذه المحكمة وطالبت بعقابهم طبقاً للمواد الواردة بأمر الإحالة  
وبجلسه اليوم سمعت الدعوى على النحو المبين تفصيلاً بحضور الجلسه



بعد تلاوة أمر الاحاله وسماع طلبات النيابة العامه والمرافعه والأطلاع على الأوراق  
والمداوله .

وحيث ان المتهم احمد ابو صباح احمد سالم أعلن بالجلسه المحدده لنظر الجنايه ثم لم يحضر  
ومن ثم يجوز الحكم فى غيبته عملاً بالماده ١/٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائيه .  
وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل حسبما استخلصتها المحكمة واطمئن اليها وجدانها من  
مطالعه اوراقها والتحقيقات التى تمت فيها وما دار بجلسه المحاكمه وانه بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٣  
انطلق عده مسيرات شعبيه من مختلف ميادين وشوارع الاسكندريه تلبيه لدعوه الفريق اول عبد  
الفتاح السيسى قائد القوات المسلحه ووزير الدفاع آنذاك لجموع الشعب المصرى بالنزول الى  
الميادين العامه لتفويض القوات المسلحه والشرطه لمواجهة الاعمال الارهابيه والعنف المحتمل  
عقب الاطاحه بحكم جماعه الاخوان الارهابيه وكان مكان تجمع الجماهير الحاشده التى نزلت  
لتأييد <sup>التيه</sup> ~~المجلسه~~ والشرطه وتفويضهما فى مقاومه الارهاب والقضاء عليه بميدان سيدى جابر وأثناء  
سير بعض الأشخاص المسلمين بميدان محطه الرمل بشوارع اسكندريه الاكبر وشوارع الجيش دائرة  
تسم شرطه العطارين تلبيه للدعوه المشار اليها اعترضهم عدد من الاشخاص الذين تجمهروا لتأييد  
الرئيس المعزول محمد مرسى والتابعين لجماعه الأخوان الأربابيه والذين تجمهروا بمحيط مسجد  
القائد ابراهيم وقاموا بالتعدى عليهم لمنعهم من الوصول الى ميدان سيدى جابر واستخدموا فى  
التعدى الاسلحه الناريه والخرطوش والحجاره والعصى مما ادى الى سقوط العديد منهم بين قتيل  
وجريح فضلا عن احداث تلفيات بالمحلات التجاريه والمركبات العامه والخاصه وتعطيل حركه  
المواصلات العامه والخاصه بهدف ترويع المواطنين ومنعهم من المشاركه فى

رئيس المحكمة

أمين السر

المسيرات الشعبية وتمكنت قوات الامن اذناك من ضبط كل من عمرو محمد شحاته صالح وحسام  
بدرى رضوان السيد حسن وايمن محمد فوزى عبد العزيز على ومحمد عبد الرحمن محمود سلامه  
الذى ضبط وبحوزته مطواه قرن غزال ومحمد سيد محمد عمار وبدر سعد عبد الله منصور  
ومحمود سعد عبد الله منصور واحمد عبد الغنى ريان سعيد ومحمد مصطفى عبد المعطى الشاذلى  
ومصطفى كامل عبد الحميد محمد واحمد يوسف محمد مرسى وحسن نفادى عبد الرحمن حسن  
ومحمد فاروق عبده ابو السعود واحمد ابوصباح احمد سالم وعقب ذلك تمكنت قوات الامن من  
الفصل بين الطرفين بمساعدة القوات المسلحة واثناء ذلك قامت مجموعه من المتجمهرين المؤيدين  
لحكم جماعه الاخوان الارهابيه بالدخول الى مسجد القائد ابراهيم والسيطره عليه واعتلى بعضهم  
منذنته واطلقوا منها اعيره ناريه صوب المواطنين بعد ان قاموا بإغلاق ابواب المسجد من الداخل  
محتجزين داخله بعض المتظاهرين السلميين الذين اوسعوهم ضربا بالعصى والاقدام وربطوهم من  
ايديهم وارجلهم والقوا بهم بجوار منبر المسجد حتى ظهر اليوم الثانى عندما تدخلت الشرطه  
واطلقت سراحهم بينما قامت مجموعه اخرى من انصار الجماعه الارهابيه بالتوجه ناحيه شارع  
شامبليون واستمروا فى التعدى على المحال التجارويه واحداثوا بعض التلفيات حتى وصلوا الى  
مكتبه الاسكندريه فقاموا بإطلاق الاعيره الناريه والخرطوش والحجاره صوب مدخل المكتبه مما  
ادى الى تكسيره واتلاف الواجه الزجاجيه لمدخلها الرئيسى واصابه المقدم شرطه احمد سامى  
شريف رئيس قسم المباحث الجنائيه بإداره شرطه تأمين المكتبه والرقيب شرطه محمد محمد  
محمود رزيقه مندوب مباحث اداره شرطه المكتبه وأمين الشرطه عبد العزيز محمد محمد الجرن  
وتمكنت القوات من ضبط كل من مصطفى احمد عبد الله احمد فرج ومحمد رمضان عوض السيد  
وعلى حسن على عبيد والحدث يوسف خالد حسن على وبلال احمد عمروسى محمد " ١٣ سنه "  
وعلى سيد حماد حسين وتمكن الاهالى من ضبط اسلام سعيد عباس على وعباس سعيد عباس على  
وتسليمهما الى الشرطه

وشهد ~~احمد سعيد محمد~~ القت قوات الامن القبض على بعض المنتمين الى جماعه

الاخوان الارهابيه حال خروجهم من المسجد بعد ان حرروا من كانوا بداخله من المتظاهرين

رئيس المحكمه

أمين السر

السلمين من قبضتهم والقت القبض كذلك على بعض المتجمهرين بمحيط المسجد وهم محمد  
ابراهيم محمد ابراهيم وبلال شريف محمد مصطفى ومحمد السيد عطا السيد وعبد الرحمن  
اسماعيل عبد الحميد ابراهيم وسعيد نبيل محمد سعيد ومصطفى خميس على شلبي وعطيه  
محمد عطيه محمد وعبد الباسط عزب فراج على وعبد الله احمد يوسف واحمد نبيل على بدر احمد  
وعادل خيرى انور السيد ومنشاوى متولى متولى السيد والسيد سعد الله عبد المقصود عبد العال  
وحسونه نجيب السيد الحسينى ومحمود عبد المنعم عبد الرحمن ناصر ومدحت <sup>محمد</sup> عبد الحميد  
<sup>بلس</sup> <sup>حسن</sup> واحمد عبد الرحمن رمضان دسوقى وابراهيم رجب محمد ابراهيم وياسر فتحى محمد  
ابراهيم وعصام محمد نجيب العدوى ومحمد دشناوى السيد محمود وحامد على حسين عبد الرحمن  
ومحمد ابراهيم محمد عفيفى وبسيونى صبرى بسيونى عبد الحميد وانور عبد العزيز موسى بدر  
وابراهيم فتحى عبد السلام المليجى ومحمد على محمد زيدان وعبد الباسط اسماعيل محمد عبد الله  
ومجدى محمود خلفيه السبع وطايل مبارك عبد المجيد البطوى واحمد على سعيد عبد الراضى  
واحمد السيد رضوان محمد ومحمد الليثى بدوى عامر ومصطفى محمدى حنانى حنفى وعادل عبد  
الله محمد حسنين وعبد اللاه السيد عبد المقصود ابراهيم وعمر اشرف احمد عمر رمضان وصلاح  
الدين عبد الباسط اسماعيل محمد عبد الله وهانى ربيع ابراهيم ربيع وعبد غنيم عبده خميس  
وابراهيم احمد ابراهيم سيد احمد واحمد احمد عيد ومبروك احمد محمد ابو زيد وسعيد محمد  
حماد محمد ومحمد عطيه عطاى جليط ورجب محمد ابراهيم عثمان وعبد الله السيد بهنسى سعد  
ومحمد احمد احمد مصطفى بقر ومصطفى محمود على محمد وقبارى مصطفى قبارى ورامى  
احمد بيومى الجمال واحمد عبد الحميد حسن احمد ومحمد حسن بكر عايد ومصطفى محمد عبد  
البارى ياسين وتمكنت قوات الامن من ضبط الاسلحه البيضاء التى استخدمت فى وقائع التعدى  
على المواطنين اثناء احتجازهم بالمسجد المذكور وضبط ثمانى عشر قطعه خشبيه ملوثة بالدماء  
وماسوره حديديه وماسوره بلاستيكيه وسلك حديد مغطى بالبلاستيك على شكل كرباج ومطواه  
وكيس بلاستيك بداخله قيود بلاستيكيه تستخدم فى التكبيل والتقييد وسكينتين كبيرتين احدهما ملفوفه  
بصوره الرئيس المعزول وعصا حديديه وثلاثه فوارغ لقنابل مسيله للدموع وفارغ طلقه خرطوش

رئيس المحكمه

أمين السر

واربعه هواتف محموله واربع حوافظ نقود وثلاث بطاقات رقم قومي بأسم كل من مصطفى فوزى احمد عبد اللاه واسلام مجدى ابراهيم ومحمود خليل محمود احمد وقد توفى نتيجة لتعدى المتهربين من جماعه الاخوان الارهابيه على المتظاهرين السلميين الذين نزلوا الى الميادين لتفويض الجيش والشرطه فى محاربه الارهاب الاسود الذى ضرب البلاد كل من مؤمن احمد جابر محمد ومصطفى جلال ذكى محمد ومحمد ابراهيم حسن والسيد رجب محمد السيد ومحمد ابو الوفا محمد وعبد الرحمن حسن عبد الرحمن حسن وايهاب جعفر احمد سليمان وصبرى على محمد محمد وابو بكر يسرى ياقوت رضوان وايهاب محمد محمود ابو النصر ويوسف عبد القادر محمد عبد القادر وخالد محى الدين ثابت ومحسن محمد احمد عبد السلام وعمرو فرج احمد محمد ومسعد محمد عوض عبد العزيز وثبت بتقارير الصفه التشريحيه ان وفاتهم جميعا من جراء اصابتهم بطلقات ناريه بمحل الواقعة عدا الاخير منهم الذى توفى نتيجة لاصابه رضيه بالرأس وثبت من شهاده المقدم ايهاب سليمان الضابط بقطاع الامن المركزى بالاسكندريه فى التحقيقات انه حال قيامه بمعاصره الضلعين الشرقى والقبلى لمسجد القائد ابراهيم بالأشتراك مع القوات المسلحة ألقى من داخل المسجد من احد نوافذه الخفيه كيس اسود اللون فى حوالى الساعه الثامنه صباح يوم ٢٠١٣/٧/٢٧ بفحص محتواه تبين بداخله عدد خمسه واربعون طلقة خرطوش عيار ١٢ مم وحرر النقيب هشام عبد الباعث المحضر رقم ٢٨١١ لسنة ٢٠١٣ ادارى العطارين بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٧ اثبت فيه بلاغات بعض الاهالى عن احتجاز ذويهم داخل مسجد القائد ابراهيم بمعرفه بعض المتهمين المنتمين الى جماعه الاخوان الارهابيه الذين اغلقوا ابواب المسجد عليهم عنوه ومنعهم من مغادرته فحاولت القيادات الامنيه والقوات المسلحة اسداء النصيح والارشاد لهم الا انهم رفضوا الامتثال ولم يغادروه إلا بعد حضور امام وخطيب المسجد وتعهد بسلامتهم عند الخروج وكان ذلك قبل صلاه الظهر يوم ٢٠١٣/٧/٢٧ وحيث ان الواقعة المتقدمه ثبتت لدى المحكمه ثبوتا يقينا قاطعا وتوافرت على صدقها وصحة نسبتها الى المتهمين الادله من شهاده المقدم شرطه وليد ابراهيم ابراهيم رئيس مباحث قسم شرطه العطارين الذى شهد انه بتاريخ الواقعة انطلقت عده مسيرات شعبيه من مختلف ميادين وشوارع الاسكندريه متجهه الى مكان التجمع السلمى المؤيد لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بميدان سيدى جابر تلبية لدعوه القائد العام للقوات

رئيس المحكمه

أمين السر

المسلحة لجموع الشعب المصرى بالنزول الى الميادين العامه لتفويض القوات المسلحة والشرطه لمواجهة الاعمال الارهابيه والعنف المحتمل وحال مرور تلك المسيرات بالشوارع المحيطه بمسجد القائد ابراهيم اعترضها بعض المتجمهرين من اعضاء جماعه الاخوان الارهابيه المؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسى وقاموا بالتعدى عليهم باستخدام الاسلحه الناريه والخرطوش والحجاره مما ادى الى سقوط العديد منهم بين قتيل وجريح فضلا عن احداث تلفيات بالمحلات التجاريه ومركبات المواطنين وتعطيل حركه المواصلات العامه والخاصه وما ان تدخلت قوات الشرطه لوقف التعدى حتى قاومها المتهمين وحدثوا اصابات ببعض افرادها وتوجه بعض المتهمين صوب مكتبة الاسكندريه وحاولوا اقتحامها ونتيجه لتهدى قوات الامن لهم تعدوا عليهم واتفقوا باب المكتبه الرئيسى وقام بعض المتهمين باحتجاز بعض المجنى عليهم داخل مسجد القائد ابراهيم بعد سيطرتهم عليه واوثقوهم من ايديهم وارجلهم واوسعوهم ضربا وركلا والقوا بهم بجوار منبر المسجد وكان ذلك بقصد ترويعهم ومنعهم من الوصول الى مكان التجمع السلمى المؤيد لتبليه دعوه القائد العام للقوات المسلحة وتمكنت قوات الامن من القبض على المتهمين وعثرت بداخل المسجد على الاسلحه البيضاء والادوات المستخدمه فى التعدى على المجنى عليهم كما شهد النقيب شرطه امير فيصل دويدار معاون مباحث قسم شرطه الرمل حاليا انه حال قيامه باعمال وظيفته بتأمين مكتبه الاسكندريه ويرفقته ضباط وافراد شرطه تأمين المكتبه ومن بين الشهود الثالث والرابع والخامس شاهد المتهمين من السبعين حتى الخامس والسبعين والتاسع والسبعين وسط جموع افراد جامعه الاخوان الارهابيه وانصارهم قادمين من ناحيه مسجد القائد ابراهيم وقاموا بالهجوم على ابواب المكتبه محاولين اقتحامها فتصدوا لهم لمنعهم من الاقتحام فاطلق بعضهم الاعيره الناريه وقذفوهم بالحجاره فحدثوا بافراد قوات الامن الاصابات الموصوفه بالتقارير الطبيه المرفقه بالاوراق واتفقوا الالواح الزجاجيه الخاصه بالباب الرئيسى للمكتبه ولم يبلغوا مقصدهم وازداد انه عقب ضبط المتهمين عثر مع المتهم السبعين على طلقة من عيار

٦٢، ٧ × ٣٩ ملى .

أمين السر

رئيس المحكمه

وشهد احمد محمد سامى شريف رئيس مباحث مكتبة الاسكندرية بمضمون ماشهد به الشاهد السابق واضاف ان اصابته حدثت من طلق نارى  
وثبت بالتقرير الطبي المرفق ان اصابات الشاهد نارية تنتج عن جرح تهتكى بالفخذ الايسر  
والعضلات اليميني والراس .

وشهد الرقيب اول شرطة محمد محمود رزيقه بمباحث مكتبة الاسكندرية بمضمون ما  
شهد به الشاهد الثاني واضاف ان اصابته حدثت من طلق نارى .

وثبت بالتقرير الطبي ان اصابته نارية بالساق اليميني وكدمه بالجانب الايسر للجبهة .  
وشهد امين الشرطة عبدالعزيز محمد الجرن بمكتبة الاسكندرية بمضمون ما شهد به  
الشاهد الثاني واضاف ان اصابته حدثت من التعدي عليه بسلاح ابيض (سيف) وثبت بالتقرير  
الطبي ان اصابة الشاهد عبارة عن كدمه باليد اليميني نتيجة اصابته بجسم صلب .

وشهد الملازم اول شرطة محمد احمد عمرو فتحي الضابط بقطاع الامن المركزي انه اثناء  
مباشرته لمهام عمله بمكان الواقعة للفصل بين المتظاهرين السلميين والمتجمهرين من افراد  
جماعة الاخوان الارهابية وانصارهم قام بعض افراد تلك الجماعة الاهابية باطلاق اعيرة  
خرطوش من سلاح نارى عليه فحدثت اصابته وثبت بالتقرير الطبي المرفق بأن اصابته نارية  
رشية بمناطق متعددة بالجسد .

وشهد امين الشرطة اشرف احمد محمد بقسم شرطة العطارين انه اثناء وجوده يوم  
الواقعة ضمن قوة افراد الشرطة المكلفة بالفصل بين المتجمهرين من جماعة الاخوان الارهابية  
والمتظاهرين السلميين المؤيدين للجيش والشرطة في محاربة الارهاب سمع نداء من مكبرات  
الصوت بمسجد القائد ابراهيم يحفز المتجمهرين من جماعة الاخوان الارهابية وانصارهم ثم قام  
بعضهم ممن كانوا بالمسجد بإغلاق ابوابه من الداخل واحتجاز من كانوا بداخله بينما قام اخرين  
منهم كانوا متواجدين بالخارج بالهجوم عليهم وعلي المتظاهرين السلميين بالاسلحة النارية  
والحجارة فأصيب بحجر وحدثت اصابته الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي ثبت به ان  
اصابته عبارة عن كدمات بمناطق مختلفة بالجسد .

رئيس المحكمة

امين السر

وشهد الملازم اول شرطة محمد عبدالقادر محمود هلالي بقسم شرطة المنشية سابقاً وحالياً بإدارة البحث الجنائي بمديرية امن الاسكندرية انه اثناء قيامه بنقل بعض المتهمين المقبوض عليهم من داخل مسجد القائد ابراهيم الي مديرية امن الاسكندرية قام افراد من جماعة الاخوان الارهابية وانصارهم بالهجوم علي سيارة الشرطة التي كان يستقلها وتعدوا عليه بالضرب بقصد تهريب المتهمين المذكورين فأحدثوا اصابته ولم يتمكنوا من تهريبهم . وثبت من مطالعة التقرير الطبي المرفق ان اصابته عبارة عن كدمات بمناطق مختلفة بالجسد .

وشهد وليد سامي توفيق محمد صلاح انه طالب واثناء تواجده بالمسيرة السلمية المتجهة الي ميدان سيدي جابر مروراً بمكان الواقعة قامت مجموعة من افراد جماعة الاخوان الارهابية وانصارهم بإطلاق الاعيرة النارية والقاء الحجارة صوبهم لمنعهم من الانضمام للحشود المؤيدة لدعوة وزير الدفاع في تفويضه لمحاربة الارهاب فحدثت اصاباته بطلق ناري وثبت من التقرير الطبي المرفق ان اصاباته نارية تنشأ عن طلق ناري واحد من سلاح معمر بمقذوف ناري والذي وجد مستقراً بالفخذ الايمن وانها يجوز حصولها وفقاً لاقواله .

وشهد محمود عادل اسماعيل سالم صاحب محل بمضمون ما شهد به سابقه .  
وثبت بالتقرير الطبي الخاص بالشاهد أن اصاباته نارية بالركبة اليسرى .

وشهد بسيوني محمد بسيوني شتا العامل بشركة الشحن والتفريغ بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت بالتقرير الطبي الشرعي الخاص بالشاهد أن اصابته نارية بالبطن وجائزه الحصول وفقاً لروايته وفي تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة .

وشهد مصطفى حسين ذكي السيد (العامل) بمضمون ما شهد به التاسع وثبت بالتقرير الطبي الشرعي الخاص بالشاهد أن اصابته بطلق ناري بالبطن ينشأ عن طلق ناري مفرد (رصاصه) وبعرض صور المتهمين المضبوطين علي الشاهد قرر ان المتهم الخامس والثلاثون كان ضمن انصار جماعة الاخوان الارهابية حال قيامهم باطلاق الاعيرة النارية صوبه .

وشهد محمد السيد حسن فرحات (سائق) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت بالتقرير

الطبي الخاص به ان اصابته نارية بالناحية اليمنى من الوجه والرقبة .

رئيس المحكمة

أمين السر

وشهد باسم محمد محمد سعيد (طالب) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من مطالعة التقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية رشية بالبطن واخري رضية بالكوع الايسر وبعرض صور المتهمين المضبوطين عليه قرر ان المتهم الاول كان ضمن انصار جماعة الاخوان الارهابية حال قيامهم باطلاق الاعيرة النارية عليه .

وشهد احمد محمد محمود احمد (طالب) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت بالتقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية بالبطن .

وشهد ابراهيم سالم محمد شرف (سباك) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي التقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية رشية بالعضد الايمن والفخذين والساقين. وشهد باسم محمد وجيه محمد (طالب) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت بالتقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية رشية بمناطق متعددة بالجسد .

وشهد مغربي مصطفى احمد المصري (صياد) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي التقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية بالساق اليمني .

وشهد حسن محمد حسن محمد (نجار موبيليا) انه اثناء مرافقته للشاهد القادم حدثت اصابتهما علي نحو ما ورد بشهادة الشاهد التاسع وثبت من التقرير الطبي المرفق ان اصابته نارية رشية بمناطق متعددة بالجسد .

وشهد صلاح محمد حسن محمد (عامل) بمضمون ما شهد به الشاهد السابق وثبت من الاطلاع علي التقرير الطبي الخاص به ان اصابته عبارة عن كسر بعظام القدم اليمني وجرح رضي تهتكى بها .

وشهد سامر احمد ابراهيم حسن عبدالرحمن (لا يعمل) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي تقريره الطبي ان اصابته نارية رشية بمناطق متعددة بالجسد .

وشهد سامح عاطف السيد احمد (عامل) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي تقريره الطبي ان اصابته نارية بمناطق متعددة بالجسد .

رئيس المحكمة

أمين السر



وشهد حسني احمد عبده الدفيني (دبلوم زراعه) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت بتقريره الطبي ان اصابته نارية رشية بمناطق متعددة بالجسد .

وشهد محمد عادل السيد عبدالسميع (لا يعمل) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي تقريره الطبي ان اصابته نارية بوحشية الفخذ الايمن .

وشهد متولي احمد متولي محمد (محاسب) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي تقريره الطبي ان اصابته نارية بالبطن .

وشهد فيليب عوض الله رياض يوسف (عامل) بأنه حال انصرافه من عمله بمكان الواقعة حدثت اصابته علي نحو ما ورد بشهادة الشاهد التاسع وثبت بالتقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية بالحوض من الناحية اليسري .

..... وشهد هاني عبدالعزيز عبدالعزيز محمد (صاحب مطعم) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع وثبت بالتقرير الطبي الخاص به ان اصابته عبارة عن جرح قطعي بأعلي الركبة اليسري .

وشهد علي عبدالسلام علي محمد بأنه حال تواجده بعمله وبرفقته الشاهد الثلاثون بمكان الواقعة حدثت اصابتهما علي نحو ما ورد بشهادة الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي تقريره الطبي ان اصابته نارية رشية .

وشهد رضا عبدالسلام علي محمد (عامل) بمضمون ما شهد به الشاهد السابق وثبت من الاطلاع علي التقرير الطبي الخاص به ان اصابته عباره عن جرح تهتكى .

وشهد وليد سيد محمد طه وافي (طالب) بأنه تناهي الي سمعه صوت اشتباكات بمكان الواقعة فتوجه لاستبيان الامر فحدثت اصابته علي نحو ما جاء بشهادة الشاهد التاسع وثبت بالتقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية بأماكن متعددة بالجسد .

وشهد وليد شعبان ابو ضيف محمد (بائع) انه اثناء تواجده بمحل عمله بمكان الواقعة حدثت اصابته علي نحو ما ورد بشهادة الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي التقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية بالناحية اليسري من اسفل الصدر .

رئيس المحكمة

أمين السر

وشهد محمد فكري علي خضير (بدون عمل) انه اثناء مروره بمكان الواقعة قامت مجموعة من جماعة الاخوان الارهابية وانصارهم بإطلاق اعيرة نارية صوبه فحدثت اصابته بقدمه اليمني والتي ادت الي بتر اصابع تلك القدم وثبت من الاطلاع علي تقرير الطبي ان اصابته نتج عنها بتر بالسلامية الطرفية للاصبع الاوسط وجرح رضي يظهر الاصبع الثالث للقدم اليمني .  
شهد محمد عبداللاه احمد محمد (طالب) بأنه حال تواجده بعمله بمكان الواقعة حدثت اصابته علي نحو ما ورد بشهادة الشاهد التاسع وثبت من الاطلاع علي التقرير الطبي الخاص به ان اصابته نارية رشية اسفل العين اليسري .

وشهد محمد احمد احمد جلال سليمان (عامل) بمضمون ما شهد به الشاهد التاسع و اضاف ان اصابته حدثت من القاء زجاجة مشتعلة (مولوتوف) علي قدمه وثبت بالتقرير الطبي الخاص به ان اصابته بالقدمين من اثر حرق لهب ونسبتها ثمانية عشر بالمائة ١٨% .  
وبعرض صور المتهمين عليه قرر ان المتهم الخامس والاربعين هو الذي القي الزجاجة المشتعلة عليه والتي تسببت في احداث اصابته وان المتهم السادس والاربعين كان ضمن الذين القت قوات الامن القبض عليهم اثناء خروج المحتجزين من مسجد القائد ابراهيم بعد ان تعرف عليهما بعض المحتجزين .

لصلا  
وشهد صابر محمد السيد علي (عامل) انه حال تواجده بمكان الواقعة لادلاء عمله قام مجموعة من انصار جماعة الاخوان الارهابية باطلاق اعيرة نارية وخرطوش من اعلي اسطح العقارات فحدثت اصابته الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق بأنها اصابة رشية بالعين اليسري .

وشهد ابراهيم محمد عوض ابراهيم (عامل) بأن اصابته حدثت حال ذهابه الي مسكنه مرورا بمكان الواقعة إذ شاهد مجموعه من جماعة الاخوان الارهابية يحملون أسلحة نارية وبيضاء وقام احداهم بإطلاق الاعيرة النارية من أعلى مسجد القائد ابراهيم بينما قام البعض الآخر بالتعدى عليه بالضرب بعضا فأحدثوا اصاباته بكدمات متعددة بأماكن متفرقة بالجسد حسبما جاء بالتقرير الطبي المرفق .

رئيس المحكمة

أمين السر

وشهد رامى محمد عبد الجليل موسى " طالب " بأنه تنهى الى سمعه صوت نشوب اشتباكات بمكان الواقعة بين المسيرات السلميه المؤيده لمحاربة الارهاب والتي انطلقت من امام محكمة الحقانيه بالمنشيه متجه الى ميدان سيدى جابر وبين افراد من جماعة الاخوان الارهابيه بمحيط مسجد القائد ابراهيم وبتوجهه لمكان الواقعة لتقديم العون للمصابين حدثت اصابته الموصوفه بالتقرير الطبى المرفق وهى اصابه ناريه حيه نتج عنها فتحة دخول بالجانب الايمن من البطن وخروج فى الامعاء الدقيقة والغليظه وقم استأصال جزء من الامعاء الدقيقة وجزء من القولون نتيجة لذلك .

وشهد احمد ثابت محمد عبد الحافظ الحاصل على بكالوريوس تجاره ان اصابته حدثت على نحو ما ورد بشهادة الشاهد التاسع وانه اصيب وسقط ارضا فقام بعض افراد جماعة الاخوان الارهابيه باقتياده الى داخل المسجد ووالوا الاعتداء عليه بالضرب باسلحه بيضاء بعد ان جردوه من بعض ملابسه مردين هتافات " الله اكبر " حتى تمكنت قوات الامن من تحريره من قبضتهم واطلاق سراحه فى ظهر اليوم الثانى وثبت من الاطلاع على تقريره الطبى ان اصابته ناريه رشيه بالفخذ الايمن نتج عنها كسر مضاعف بعظمه الفخذ وجروح وكدمات متفرقه وبعرض صور المتهمين المضبوطين عليه قرر ان المتهمين الثانى والثامن والخمسون كانا ضمن جماعة الاخوان الارهابيه حال قيامهم باطلاق الاعيره الناريه صوبه والتي ادت الى اصابته .

وشهد محمد صلاح الدين محمد امين (عامل) انه تنهى الى سمعه صوت نشوب اشتباكات بمكان الواقعة فتوجه اليه فقام بعض افراد جماعة الاخوان الارهابيه وانصارهم بالامساك به واقتادوه عنوه الى داخل مسجد القائد ابراهيم بعد ان قيدوه من يديه واحتجزوه بداخله وواصلوا التعدى عليه داخل المسجد بالضرب وان اخرين كانوا محتجزين داخل المسجد وانهم اعتدوا عليهم بالاسلحه البيضاء والعصى والصواعق الكهربائيه وجسم سلاح نارى فاحدثوا اصاباته واستولوا على هاتفه المحمول ومبلغ من النقود حتى تمكن فجر اليوم التالى من الهرب من احدى النوافذ المكسوره بالمسجد، وثبت من مطالعة التقرير الطبى الخاص به ان اصاباته معاصره لتاريخ الواقعة بعضها رضيه ينشأ عن الصادمه بجسم صلب راضى ايا كان نوعه ويجوز حصولها من قاعدة

رئيس المحكمة

أمين السر

السلاح مما يتماشى مع ماورد على لسانه بمذكره النيابة وبعضها ينشا عن المصادمه بجسم راض  
مستطيل ايا كان توجيه وبعضها خدشيه تنشأ عن الجر على سطح الجلد بجسم خادثن ايا كان نوعه  
وبعضها ظفريه. وبعضها رضيه إحتكاكيه تنشأ عن المصادمه بجسم او اجسام صلبه راضه خشنة  
السطح ايا كان نوعها وبعرض صور المتهمين عليه قرر ان المتهمين الحادى عشر والثانى  
والعشرون والثالث والعشرين والخمسين والسادس والستين والثامن والسبعين واخرين هم من  
قاموا احتجازه داخل المسجد وتعدوا عليه بالضرب على النحو ما شهد به .

وشهد عمرو محمد محمد محمد (عامل) انه عقب انصرافه من المظاهرات السلميه المؤيده

للجيش والشرطة وتفويضهما فى محاربة الارهاب بميدان سيدى جابر مساء يوم ٢٠١٣/٧/٢٦ -  
حامل صور المشير السيسى وبرفقته الشاهد التالى مرورا بمكان الواقعة قام افراد من جماعة  
الاخوان الارهابيه بالامساك بهما واقتادوهما عنوة الى مسجد القائد ابراهيم واستولوا على هواتفهما  
المحمولة ومبالغ ماليه كانت معهما وتعدوا عليهما واخرين كانوا محتجزين داخل المسجد بالضرب  
حتى تمكنت قوات الامن من اطلاق سراحهما فى ظهر اليوم التالى .

وبعرض صور المتهمين المضبوطين على الشاهد قرر ان المتهمين العشرين والخامس  
والثلاثين والسابع والثلاثين والثالث والاربعين والسابع والاربعين والتاسع والاربعين والخامس  
والخمسين والسادس والستين واخرين هم من قاموا باحتجازه داخل المسجد وتعدوا عليه بالضرب .

وشهد محمد عبد الوهاب عبد المقصود على (استورجى) بذات مضمون ما شهد به الشاهد  
السابق واضاف ان تحقيق شخصيته كان ضمن المسروقات التى سرقوها منه وثبت بتقرير الطب  
الشرعى ان اصابات الشاهد عباره عن كدمات وجروح بمناطق متعدده بالجسد وانها ذات طبيعه  
رضيه تنشأ عن المصادمه بجسم او اجسام صلبه راضه ايا كانت نوعها ويجوز حصولها وفقا  
لروايته وفى وقت معاصر لتاريخ الواقعة وبعرض صور المتهمين عليه قرر ان ذات المتهمين  
الذين تعرف عليهم الشاهد السابق بالاضافه الى المتهم السادس والخمسين هم من قاموا باحتجازهما  
واخرين بالمسجد. وتعدوا عليهما بالضرب وسرقوا متعلقاتهم .

رئيس المحكمة

أمين السر

وشهد نور السيد على مرسى "عامل" انه اثناء تواجده مكان الواقعة حدثت اصابته وان بعض افراد جماعة الاخوان الارهابية اصطحبوه عنوه الى داخل المسجد واعتدوا عليه بالضرب واستولوا على حافظة نقوده وكان بداخلها مبلغ من النقود واثبات تحقيق شخصيته وظل بالمسجد مكبلا حتى تمكنت قوات الامن من تحريره واطلاق سراحه فجر اليوم التالى وثبت من تقرير الطب الشرعى ان اصابته عبارة عن كدمة مقابل الوجنتين اليمنى واليسرى وتورم بعموم ظهر اليد اليسرى مصحوب ببعض السحجات وأنها اصابات رضيه تنشأ عن المصادمة باجسام صلبه راضيه وفقا لما شهد به وفى تاريخ معاصر للواقعه وبعرض صور المتهمين المضبوطين عليه تعرف على صور المتهم الثامن عشر وقرر انه ضمن من قاموا باحتجازه عنوه داخل المسجد وتعدوا عليه بالضرب .

وشهد مصطفى فوزى احمد عبد الله (تاجر) قرر انه اثناء تواجده بمكان الواقعة لمشاهدة الاشتباكات حدثت اصابته وان مجموعه من جماعة الاخوان الارهابية اصطحبوه عنوه داخل المسجد واستولوا على مبلغ مالى كان معه وهاتفه المحمول واثبات شخصيته حتى تمكنت قوات الامن من اطلاق سراحه فجر اليوم التالى وثبت بالتقرير الطبى الشرعى ان اصاباته عبارة عن جروح رضيه متعدده تقع بالجبهة واعلى يمين ويسار قمة الراس تنشأ عن المصادمة بجسم او اجسام راضيه ايا كانت ويجوز حصولها من عصا خشبية وماسوره حديد وجرح قطعى يقع بخلفية المرفق الايسر ينشأ عن نصل اله حاده ايا كانت وان هذه الاصابات يجوز حدوثها وفقا لما شهد به وفى تاريخ معاصر للواقعه وبعرض صور المتهمين المضبوطين عليه قرر ان المتهمين الخامس عشر حتى الثامن عشر والعشرين والواحد والعشرين والثامن والعشرين والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين والثالث والاربعين والتاسع والاربعين والثالث والخمسين والخامس والخمسين والسادس والخمسين والسابع والخمسين والواحد والستين والرابع والستين والخامس والستين كانوا ضمن من قاموا باحتجازه داخل المسجد وتعدوا عليه بالضرب .

وشهد السيد عبد الله السيد عبد العال (موظف بشركة انابيب البترول) بانه اثناء وجوده بالمسيره السلميه المؤيده للجيش والشرطه فى محاربة الارهاب والمتجهه الى ميدان سيدى جابر مرورا بمكان الواقعة حدثت اصابته واصطحبه مجموعه من انصار جماعة الاخوان الارهابية الى

رئيس المحكمة

أمين السر

داخل مسجد القائد ابراهيم واوسعوه ضربا بالعصى مما احدث اصابته بسحجات احتكاكية وحدثيه ظفره تقع بيمين العنق والخذ الايمن ومنطقة الشارب وبأعلى واسفل الساعد الايسر تنشأ عن الاحتكاك بجسم خشن السطح ايا كان نوعه ويجوز حصولها من التماسك بالايدي ويجوز حدوثها وفقا لما شهد به وفي تاريخ معاصر الواقعة وبعرض صور المتهمين المضبوطين عليه قرر ان المتهمين الخامس عشر وحتى الثامن عشر والعشرين والواحد وعشرين والثامن والعشرين والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين والتاسع والثلاثين والثاني والاربعين والثالث والاربعين والتاسع والاربعين والثالث والخمسين والسادس والخمسين والسابع والخمسين والرابع والستين والخامس والستين والسابع والسبعين كانوا ضمن من قاموا باحتجازه داخل المسجد عنوه وتعدوا عليه بالضرب واضاف ان المتهم الواحد والاربعين كان ممسكا بسلاح ابيض اثناء ارتكابهم للواقعه .

وشهد احمد على حسين خليل (عامل) انه اثناء تواجده بمكان الواقعة حدثت اصابته وان بعض من جماعة الاخوان الارهابيه احجزوه بالمسجد عنوه واستولوا على مبلغ من النقود وهاتفه المحمول واثبات تحقيق شخصيته وظل محتجزا بالمسجد حتى تكملت قوات الامن من اطلاق سراحه فى اليوم التالى وثبت من التقرير الطبى المرفق ان اصابته عباره عن سحجات متعددة بمناطق مختلفه من الجسد .

وشهد محمود محمد سيد حامد (قهوجى) بأن حال وجود بمكان الواقعة حدثت اصابته واصطحبه بعض افراد جماعة الاخوان الى المسجد عنوه ثم اوسعوه ضربا بالعصى والايدي وثبت من اوراق علاجه اصابته رضيه بفروة الراس وسحجات بالظهر .

وشهد على خليفه احمد علام (تاجر) انه اثناء ممارسته لعمله كبائع للاعلام بمكان الواقعة حدثت اشتباكات اطلقت فيها الاعيره الناريه فاصيب وان افراد من جماعة الاخوان الارهابيه هم من كانوا يطلقون النار بواسطه اسلحه ناريه وان احدهم احتل مأذنه مسجد القائد ابراهيم واطلق فيها الاعيره الناريه وثبت من الاطلاع على التقرير الطبى ان اصابته رشيه بالوجه والقضد الايمن والساعد واليدين والساق والركبه اليسرى .

رئيس المحكمه

أمين السر

وشهد احمد محمد السيد زيدان (صاحب محل ) انه عقب تلقيه اتصال هاتفى بتاريخ الواقعة يفيد به بتواجد شقيقه المجنى عليه رفعت محمد السيد وابتأوه فى المستشفى العام لاصابتهم انتقل الى هناك وحال قيامه بنقلهم الى مستشفى اخرى بسبب الازدحام اشار له ابن شقيقه المجنى عليه على كل من المتهمين السادس والسابع والثالث عشر وقرر له انهم هم الذى تعدوا على شقيقه المجنى عليه ونجله الشاهد الاحق وحدثوا اصابتها بعد ان اُتلفوا السياره التى كانوا يستقلونها فقام بالامساك بهم وتسليمهم لقوات الشرطه .

وشهد مازن رفعت محمد السيد زيدان بانه حال ركوبه السياره مع والده مرورا بالقرب من مكان الواقعة حاملا علم مصر قام المتهمون السادس والسابع والثالث عشر حال تواجدهم بتجمهر مؤيد لجماعة الاخوان الارهابيه بالتعدى عليهما بالضرب باسلحه بيضاء وحدثوا اصابتها واتلفوا سياره والده التى كانوا يستقلونها .

وثبت بالتقرير الطبى المرفق ان اصابة المجنى عليه رفعت محمد السيد والد الشاهد عباره عن جروح رضيه وكدمات بمناطق متعدده بالجسد. وثبت من معاينة الشرطه لسياره والد الشاهد التى كانوا يستقلونها وقت الحادث ان بها تلفيات عباره عن تهشم شديد بالزجاج الامامى والخلفى وتطبيق بالسقف وغطاء مقدمتها وحقيبتها الخلفيه وأبوابها وكسر مصابيحها الاماميه والخلفيه ومصباح الاشاره الخلفيه وعدم وجود الكاسيت والسماعات بداخلها وخلع المقابض الخاصه بالابواب .

وشهد محمد احمد جابر محمد (عامل) ان افراد من جماعة الاخوان الارهابيه اطلقوا الاعيره الناريه على المتظاهرين السلميين بمحيط مسجد ابراهيم ومن اعلى المأذنه فحدثوا اصابة شقيقه بطلق نارى واودت بحياته وثبت من تقرير الصفه التشرعيه ان وفاة مؤمن احمد جابر شقيق الشاهد تعزى الى اصابته الناريه بيمين العنق والتى نشأ عن عيار نارى مفرد (رصاصة) من عيار يتماشى وعيار ٩ مم امكن استخراجها من الفك العلوى الايسر .

وشهد محمود جلال ذكى محمد عمران (فنى) ان اصابة شقيقه المجنى عليه مصطفى جلال

رئيس المحكمه

أمين السر

ذكى التي اودت بحياته حدثت على نحو ما ورد بشهادة سابقه وثبت من تقرير الصفه التشريعيه ان المتوفى المذكور اصيب بطلق نارى بالرأس نشأ عن طلق نارى واحد من سلاح معمر بمقذوف مفرد (رصاصه).

وشهد/ أحمد جلال ذكى محمد (فنى صيانه محمول) بأنه عقب ورود اتصال هاتفى لشقيقه المجنى عليه الثانى بتاريخ الواقعة يفيد أصابه أحد أصدقائه بالاشتباكات الدائرة بمحيط مسجد القائد ابراهيم توجه لمساعدته تاركا المظاهرات السلمية المؤيدة للجيش و الشرطة فى محاربه الارهاب بميدان سيدى جابر الا انه و عقب ذلك بفترة زمنية تلقى هو اتصالا تليفونيا أفاده بأصابة شقيقه المذكور فتوجه للمستشفى فأخبره الامن الخاص بالمستشفى أن السيارة رقم ( س ن م ١٨٢٥ ) هى التى أحضرت جثمان شقيقه المجنى عليه و أضاف أن المتهم التاسع و الستين قرر له أنه قام بتقييد المجنى عليه داخل مسجد القائد ابراهيم بتاريخ الواقعة و ثبت أنه بالاستعلام من ادارة المرور أن السيارة المذكورة تقوده باسم المتهم السادس و السبعين.

وثبت من تقرير قسم الادلة الجنائية تواجد المتهم التاسع و الستين داخل المسجد بتاريخ الواقعة و يحمل قنبله غاز.

وشهد/ على خليل محمود سالم (مدرس) أن اصابة ابن شقيقه المجنى عليه الثالث/ أبو بكر يسرى ياقوت و التى اودت بحياته حدثت نتيجة طلق نارى من أفراد جماعه الاخوان الارهابيه و ثبت بتقرير الصفه التشريحيه أن وفاه المجنى عليه سالف الذكر تعزى لاصابته النارية التى نتج عنها فتحه دخول بأعلى يمين الظهر و فتحه خروج بأسفل العنق و نشأت عن طلق نارى واحد من سلاح معمر بمقذوف مفرد (رصاصه).

وشهد/ السيد محمد أبو الوفا محمد أن اصابه والده/ محمد أبو الوفا محمد التى اودت بحياته حدثت من طلقات نارية اطلقها أفراد جماعه الاخوان الارهابيه على المتظاهرين السلميين. و ثبت بتقرير الصفه التشريحيه ان وفاه والد الشاهد تعزى لاصابته النارية الحيوية بالرأس و نشأت عن طلق نارى واحد من سلاح معمر مقذوف مفرد (رصاصه).

رئيس المحكمة

أمين السر



وشهد/ أشرف محمد محمود أبو النصر (بحرى على السفن التجارية) أن أصابه شقيقه/ ايهاب محمد محمود و التي أودت بحياته كان برصاصه أطلقها عليه أحد أفراد جماعه الاخوان الارهابيه.

وثبت من تقرير الصفه التشريحيه أن وفاه المجنى عليه تعزى لاصابته الناريه بيسار الصدر و التي نتج عنها فتحه خروج بيمين الصدر و هى من مقذوف نارى مفرد (رصاصه) أما اصابته بأعلى الساعد الايمن فهى نارية تنشأ عن مقذوف نارى مفرد (رصاصه) و تلك الاصابة لا تؤدى الى الوفاة فى حد ذاتها و يجوز حدوثها من نفس المقذوف النارى سالف الذكر بعد خروجه من يمين الصدر حيث أن جميع اصاباته النارية تقع على نفس المستوى و فى نفس الاتجاه من اليسار الى اليمين.

وشهد/ أشرف محمد ابراهيم حسن (طباخ) بان اصابه والده المجنى عليه/ محمد ابراهيم حسن التي أودت بحياته كانت نتيجة إطلاق أفراد من جماعه الاخوان الارهابيه النار عليه حال اشتراكه فى مظاهره سلميه لتأييد الجيش و الشرطة فى محاربه الارهاب و ورد بتقرير الصفه أن وفاه المجنى عليه والد الشاهد تعزى لاصابته النارية التي نشأت عن طلق نارى واحد معمر بمقذوف مفرد (رصاصه) أصابته بفتحه دخول بالاليه اليسرى و فتحه خروج بالجانب الايمن للبطن.

وشهد/ عبدالعزيز محمد عوض عبدالعزيز (حرفى) بأنه أثناء سير شقيقه/ مسعد محمد عوض بمحيط مسجد القائد ابراهيم تعدى عليه أفراد من جماعه الاخوان الارهابيه و أحدثوا اصابته التي أودت بحياته و ثبت بتقرير الصفه التشريحيه أن أصابه شقيق الشاهد التي أودت بحياته تعزى لاصاباته الرضيه بالرأس و المعاصرة لتاريخ دخوله المستشفى و التي نشأت عن المصادمه الشديده بجسم أو اجسام صلبه راضه.

وشهدت/ فتحيه أحمد أحمد عبدالكريم أنها حال مشاهدتها للاشتباكات التي وقعت فى محيط مسجد القائد ابراهيم بتاريخ الواقعة على شاشات التليفزيون أبصرت مقطع مصور فيديو

رئيس المحكمه

أمين السر

ظهر به زوجها المجنى عليه السابع و هو محتجز بداخل المسجد حال قيام أفراد من جماعه الاخوان الارهابيه بالتعدى عليه فتوجهت الى المستشفى و شاهدت الاصابات التى اودت بحياته لاحقا.

وشهد/ محمد سعيد محمد كرتيه (أمين مكتبه الاسكندريه) بانه حال مباشرته لاعمال وظيفته بمكتبه الاسكندرية تناهى الى سمعه صوت اشتباكات خارج المكتبه و أبصر المتهمين من السبعين حتى الخامس و السبعين و التاسع و السبعين وسط جماعه من الملتحين و المنقبات قادمين من ناحية مسجد القائد ابراهيم محاولين اقتحام المكتبه فتصدت لهم قوات التامين فأطلق بعضهم أعيره نارية صوب القوات فأحدثوا اصاباتهم الموصوفه بالتقارير الطبيه و اتلفوا الالواح الزجاجيه الخاصه بالمكتبه.

وشهد/ أحمد محمود أحمد الدرشابى (عامل بمسجد القائد ابراهيم) أنه بتاريخ الواقعة و عقب صلاه الجمعه تجمع افراد من جماعه الاخوان الارهابيه داخل المسجد وبمحيطه ونشبت إشتباكات بينهم وبين معارضيهم استخدم فيها الاسلحه النارية و قامت مجموعه من أفراد الجماعه الارهابيه باغلاق ابواب المسجد من الداخل حتى صباح اليوم التالى.

وشهد/ صلاح الصغير ابراهيم (عامل بمسجد القائد ابراهيم) بمضمون ما شهد به الشاهد السابق عليه.

وشهد/ شحات السيد محمد عبيد (عامل بمسجد القائد ابراهيم) أنه أثناء تواجده بتاريخ الواقعة بمكان عمله بالمسجد قام مجموعه من أفراد الجماعه الارهابيه بالتجمهر داخل المسجد و بمحيطه مطالبين بعوده الرئيس المعزول/ محمد مرسى لمنصبه مردين هتافات معاديه للجيش و الشرطة و على اثر حدوث اشتباكات بينهم و بين معارضيهم قامت مجموعه من افراد الجماعه الارهابيه بغلق أبواب المسجد من الداخل عليه و احتجزوه و آخرين بجوار المنبر بعد أن تم تقيدهم و تعدوا عليهم بالضرب و أحدثوا اصاباتهم حتى تمكنت قوات الامن من تحريرهم و أخرجهم من المسجد فى اليوم التالى و بعرض صور المتهمين عليه قرر أن المتهمين الثانى و

من التاسع حتى الرابع عشر و الثامن عشر و الثانى و العشرين و التاسع و العشرين و الخامس و

الثلاثين و الثامن و الثلاثين و التاسع و الثلاثين و الاربعين و الثانى و الاربعين و الثالث و

رئيس المحكمة

أمين السر

الاربعين و السادس و الاربعين و السابع و الاربعين و الثانى و الخمسين و من السابع و الخمسين  
حتى الستين و الثالث و الستين و السادس و الستين كانوا ضمن المتواجدين داخل المسجد.  
وشهد/ ايهاب سليمان عوض الله مقدم شرطة بقطاع الامن المركزى) أنه أثناء قيامه  
بمحاصره مسجد القائد ابراهيم بالاشتراك مع القوات المسلحة بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٧ صباحا لتأمين  
خروج المحتجزين بداخله القى من إحدى النوافذ الخلفيه للمسجد كيس أسود اللون و بفحص  
محتواه تبين بداخله عدد تسعه و أربعون. طلقه خوطوش عيار ١٢مم.

وشهد العقيد شرطة/ حلمى على أبو الليل أن تحرياته السرية أسفرت عن صحة ما شهد به  
النقيب شرطة/ أمير فيصل دويدار (الشاهد الثانى) من أن قصد المتهمين كان هو اقتحام مكتبه  
الاسكندرية و اتلافها و اشاعه الفوضى لاطهار رجال الشرطة و الجيش بمظهر العاجزين عن  
تأمين البلاد و لكنهم لم يتمكنوا من بلوغ مقصدهم و لم يتمكنوا من اقتحامها.

وشهد العقيد شرطة/ محمد سليمان عمران أن تحرياته دلت على قيام المتهمين أثناء  
وجودهم وسط جمع من أفراد جماعه الاخوان الارهابيه و انصارهم بالتجمع بتاريخ الواقعة  
بالطريق العام بمحيط مسجد القائد ابراهيم معطلين وسائل النقل البرية العامة و الخاصه و ما أن  
شاهدوا المسيرات السلميه المؤيده لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و الملييه لدعوة الجيش و الشرطة  
للتفويض فى محاربه الارهاب حتى أطلقوا على افرادها الاعيره النارية و الخرطوش و الحجاره  
و الزجاجات المشتعله (مولوتوف) و فأحدثوا اصابات المجنى عليهم و التى نتج عنها وفاه  
بعضهم و اتلفوا المحلات الخاصه و ما أن تدخلت قوات الشرطة لفرض الامن و النظام حتى  
تمادى المتهمون و مرافقوهم فى التعدى على افراد تلك القوة محدثين ببعض افرادها اصاباتهم  
لمنعهم عن اعتراضهم و قام المتهمون من الخامس عشر و حتى الثامن و الستين و السابع و  
السبعين و الثامن و السبعين و من الثمانين حتى الخامس و الثمانين باغلاق ابواب المسجد  
محتجزين بعض المجنى عليهم بداخله و تعدى بعضهم عليهم بالضرب و سرقوا متعلقاتهم و  
أضاف أن المتهمين من السبعين حتى الخامس و السبعين و التاسع و السبعين و آخرين توجهوا  
الى ناحيه مكتبه الاسكندرية خشيه ضبطهم بمحيط المسجد و ما أن شاهدوا قوات الشرطة المنوط

رئيس المحكمه

أمين السر

بها تأمين المكتبة حتى أطلقوا صوبها الاعيره النارية و الحجارة فى محاوله لاقتحامها فأحدثوا  
ببعض أفراد تأمين المكتبة أصابات و اتلفوا الالواح الزجاجيه الخاصه بالباب الرئيسى للمكتبه.  
وشهد الرائد شرطة/ رامى محمود سامى بقطاع الامن الوطنى بالاسكندرية أن تحرياته  
توصلت الى قيام مسئولى جماعه الاخوان الارهابيه و الجماعه الاسلاميه بمحافظة الاسكندرية  
بعقد لقاء سوى لترتيب التكاليفات الصادرة لهم من مكتب ارشاد الجماعه للقيام بأعمال عنف و  
أحداث اشتباكات باستخدام الاسلحة النارية و الخرطوش مع المظاهرات السلميه المؤيده للجيش  
و الشرطة فى محاربه الارهاب و التى انطلقت يوم ٢٠١٣/٧/٢٦ و تنفيذا لذلك تجمهر بعض  
عناصر و أفراد هاتين الجماعتين الارهابيتين و مؤيدوهما بتاريخ الواقعة بمسجد القائد ابراهيم  
معطلين حركة المرور أمامه و قام المتهمون من الاول حتى الثامن و من الثامن و الاثلاثين حتى  
السابع و الاربعين و من التاسع و الخمسين حتى الثانى و الستين و الواحد و الثمانين و الثانى و  
الثمانين و الخامس و الثمانين و آخرين يرصد تلك المسيرات التى تجمعت بمناطق المنشيه و  
بحرى و محطة مصر و الرمل و ما أن وصلت الى مكان الواقعة للانضمام للحشود المتجمعه  
بميدان سيدى جابر حتى قام المتهمون من التاسع حتى التاسع عشر و من الرابع و الثلاثين و  
حتى السابع و الثلاثين و الثامن و الاربعين و التاسع و الاربعين و من الثالث و الستين حتى  
الثامن و الستين و السابع و السبعين و الثمانين و الثالث و الثمانين و الرابع و الثمانين و آخرين  
بدعم باقى المتهمين بالاسلحة النارية و الخرطوش و الحجارة و زجاجات المولوتوف السابق  
تجهيزها و تعدوا بها على أفراد تلك المسيرات السلميه و قبضوا على بعض منهم و احتجزوهم  
داخل المسجد و تعدوا عليهم فأحدثوا اصابات المجنى عليهم التى نتج عنها وفاه بعضهم و اتلفوا  
الحوانيت التجارية و المركبات الخاصه بالمواطنين حتى بلغوا مقصدهم من التعدى للمسيرات  
السلميه المؤيده للجيش و الشرطة و أثبتت النيابة العامة فى نهايه قائمة أدلة الثبوت عدة ملاحظات  
على النحو التالى

١- ثبت من تقرير قسم الادلة الجنائية بمديرية أمن الاسكندرية أن التسعه و اربعين طلقه  
المضبوطة و الطلقه النارية المضبوطة بحوزة المتهم السبعين من عيار ٣٩ X٧,٦٢ ملى  
و أنها كامله الاجزاء و غير مطرقه الكبسوله و سليمه و صالحه للاستخدام.

رئيس المحكمة

أمين السر

٢- عثرت قوات الامن داخل مسجد القائد ابراهيم (محل الواقعة) على عدد ثمانى عشر قطعة خشبيه بعضها ملوثة بالدماء و عظامتين حديدتين و ماسورة بلاستيكيه و سط و مطواه و قيود بلاستيكيه و سكينتين كبيرتين و ثلاثه فوارغ لقنابل مسيله للدموع و فارغ طلقه تستخدم على الاسلحة الخرطوش عيار ١٢ مم و بعض بطاقات الرقم القومى تبين ان من بينها تلك الخاصه بالشهود السادس و الثلاثون و السابع و الثلاثون و الاربعين.

٣- ثبت بمعايينه هيئة الاوقاف لدار المناسبات الملحقه بالمسجد و جود تلفيات عباره عن كسر الواجه الزجاجيه المقابله لمركز الصحه العالميه فضلا عن سرقة بعض الكراسى والمناضد وماكينات الصوت

٤- ثبت من معايينه الشرطة وجود تلفيات بشركتى " راديو شاك وكمبيوتر شوب "

٥- ثبت من معايينه الشرطة وجود كسر باللاقته والزجاج الخاصين بمحل " باسكن رويتر

" وتطبيقات بأماكن متفرقه بالباب المؤمن للمحل وكسر بمصباح الاضاءه الخارجى

٦- ثبت من معايينه الشرطة للسياره رقم " ٢٦٦٣٦ الجمرک " ان بها تلفيات عباره عن

تطبيق بالبابين الامامى الایمن والخلفى والجرار الایمن وتطبيق بالرفوف الخلفى الایمن كما ثبت ان التلفيات بالسياره رقم " ن ه د ٣٧١ " عباره عن كسر الشبكه الاماميه وكسر الكلوبيتين الاماميتين للسياره والدعامه الاماميه وكسر المصباح الخلفى الایمن وتطبيق مقدمتها وكسر المرآه اليسرى .

٧- وثبت من معايينه الشرطة ان السياره رقم " ب ١٦ / ١٨٨٧ / شرطه " بها تلفيات عباره

عن تطبيق بالسقف من الامام من الجهه الیمنى وتطبيق بالباب الخلفى الایسر وجزء من الرفرف كما ثبت ان التلفيات بالسياره رقم " ٢٩٧١ لورى شرطه " عباره عن كسر بالزجاج الامامى وكسر بالشمسيه الزجاجيه من الجهه الیمنى وكسر المرآه الیمنى .

٨- وثبت من معايينه الشرطة وجود كسر بالالواح الزجاجيه للسلام المؤدى الى نفق محطه

واتلاف بسقف المظله الصاج وكسر بالرخام والارفف ناحيه محل كنتاکی " ومناطق اخرى .

رئيس المحكمه

أمين السر

٩ - بسؤال كلا من فراج فراج عيسوى فر اج ومحمد السيد حموده فرغلى واحمد محمد محمد عبده الخطاط ومحمد سعيد على والسيد سعيد السيد السعيد ومحمود محمد محمود حجازي و محمد محمود حسن محمد ومحمد مصطفى حسن الخانكى ومحمد فتحى عيد الصافى وعيد محمد عيد عاصم عبد السلام ومحمد ابراهيم احمد وابانون عادل وديع عبد الملك ورامى جمال محمد عبد المجيد ومحمد كمال محمد حسن واسلام حسن عبد الله عثمان ومحمد شعبان جابر شعبان وعلى عبد الفتاح على بديوى وعلاء محمد احمد عوض ومصطفى احمد محمد حسن وزكريا سعيد زكريا العزب ومحمد السيد أمين خطاب وحسن ابراهيم عبد السلام مفتاح وعلى البرنس احمد على وبلال عبد المقصود نصر عبد النبى ومحمود حمادة على حمادة وصلاح محمد حسين عثمان ومحمود عبد الله محمد عبد الله و ابراهيم محمد احمد عبد النبى وعبد المسيح حمايه لبيب حمايه واحمد عبد الحميد السيد عبد الحميد واحمد فهمى درويش صديق و ابراهيم محمد ابراهيم عبد النبى ومؤمن حسين على عبد العزيز ومحمد مصطفى محمد ابراهيم واحمد سمير جابر محمد ومؤمن على ابو طالب ومصطفى لطفى سعيد يوسف ومتولى اسماعيل محمد متولى ومنير محمد على غريب استدلالا قرروا جميعا ان اصاباتهم حدثت على نحو ما تهد به الشاهد التاسع .

١٠ - وثبت من التقارير الطبيه الخاصه بسالفى الذكر ان اصاباتهم ناريه وناريه رشيه وجروح تهتكيه وبسؤال وليد مصطفى ابراهيم الصاوى وعلاء حموده حلمى استدلالا قررا ان اصابتهما حدثت على نحو ما ورد بشهادة احمد ثابت محمد عبد الحافظ الشاهد رقم تسعه وثلاثون و اضاف الثانى ان من قاموا باحتجازه استولوا على متعلقاته الشخصية .

١١ - وثبت من اوراق علاج الأول والتقرير الطبى الخاص بالثانى ان اصابتهما ناريه بالفخد الأيمن فضلا عن اصابه الاخير بجرح قطعى .

بسؤال كلا من احمد عوض محمد عبدالفتاح و ابراهيم السيد على رمضان وعلى عادل عبده السيد وحسن ابراهيم حسن على البدرى ومحمد عبد الرزاق حسين عبد الرزاق ومحمود رمضان محمود رمضان ورمضان سعيد موسى واحمد محمد السيد محمد وخالد رجب حسن السيد و ابراهيم عيسى محمد عبد الرحيم واحمد ابراهيم السيد احمد و خليل هلالى خليل هلالى والسيد مرسى على

رئيس المحكمه

أمين السر

حسين استدلالا قرروا جميعا أن أصاباتهم حدثت نتيجة لقيام أفراد من جماعة الإخوان الأرهابية بالتعدى عليهم بالضرب باستخدام أسلحة بيضاء مثل " سيف وسكينه ومطواه وقطعه حديدية وحجارة " حال تواجدهم بمحيط مسجد القائد إبراهيم وثبت من التقارير الطبية الخاصة بهم ان أصاباتهم عبارة عن كدمات وسحجات وجروح رضيه وجروح رضيه وقطعيه وتهتكيه . وبسؤال السيد أحمد السيد على وأسما عيل حسن على إبراهيم استدلالا قررا بان التعدى عليها حدث على نحو ما قرره سالفى الذكر وأضافا أنه تم الاستيلاء منهما على متعلقاتهما الشخصية " حافظة نقود ومبالغ مالية وهاتفين محمولين وخاتم من الذهب " كما أضاف الأول ان التعدى عليه كان باستخدام أداة الجسم المعدنى لسلاح نارى وثبت بالتقرير الطبى الخاص بالاول ان اصاباته عبارة عن كدمات بمناطق متعددة بالجسد وبسؤال محمود السيد حسن السيد ومحمد محمود إبراهيم ونادر كمال السيد مصطفى ومحمد البدر رزق عبد الرحيم ومحمد محمد غريب إسماعيل استدلالا قرروا جميعا بقيام بعض أفراد من جماعة الإخوان الأرهابية بالقبض عليهم حال تواجدهم بمكان الواقعة بمحيط مسجد القائد إبراهيم واحتجازهم بداخله وتعدوا عليهم بالضرب بالأسلحة البيضاء طوال فترة احتجازهم حتى تمكنت قوات الامن من تحريرهم وأطلق سراحهم فى اليوم التالى لتاريخ الواقعة وأضافوا عدا الاخير ان المتهمين استدلوا منهم على متعلقاتهم الشخصية ومبالغ مالية وهواتف محمولة وثبت من التقارير الطبية الخاصة بهم عدا الاخير ان أصاباتهم عبارة عن جروح رضيه وقطعيه وكدمات بمناطق متعددة بالجسد وبسؤال الضابط وليد محمد عبد الفتاح إبراهيم استدلالا قرر أنه على اثر ورود بلاغات من الأهالى بوجود اعتداءات من قبل أفراد جماعة الإخوان الأرهابية باستخدام أسلحة نارية انتقل رفقہ قوة من القسم لمحيط مسجد القائد إبراهيم بتاريخ الواقعة وحال قيامه بالتعامل مع الأشتباكات وتفاديه ما كان يطلق عليه من أعيرة وقذف بالحجارة من قبل انصار الجماعة الأرهابية أنزلت قدمه اليسرى على قضبان ترام محطة الرمل وحدثت أصابته المبينه بالتقرير الطبى المرفق وهى كدمه بالكاحل الأيسر وتمزق شديد بالأربطة

حول ذات الكاحل .

أمين السر

رئيس المحكمة

وبسؤال احمد احمد السيد محمد ابن عم المجنى عليه الثامن واسلام محى الدين ثابت شقيق  
المجنى عليه التاسع استدلالا قررا ان اصابتي المجنى عليهما التي اودت بحياتهما حدثت على نحو  
ما ورد بشهادة محمد احمد جابر محمد الشاهد رقم واحد وخمسون وثبت بتقريرى الصفة  
التشريحية ان وفاه المجنى عليه السيد رجب محمد تعزى الى اصابته النارية الحيويه الحديثه والتي  
تنشأ عن طلق نارى مما تستخدم فى مقذوفات الرش فى تعميره " كطلقات الخرطوش عيار ١٢  
مم اصاب المذكور بفتحة دخول مركزى بأعلى وسط البطن ومن مسافه فى حدود مدى تجمع  
مقذوفات الرش وهى تقدر بحوالى واحد متر تقريبا ووفاه المجنى عليه خالد محى الدين ثابت  
تعزى الى اصابته النارية الحيويه الحديثه بيسار الصدر والتي تنشأ عن مقذوف نارى مفرد  
" رصاصه " وقد اصابه ذلك المقذوف فى اتجاه من اليسار والخلف لليمين والامام وذلك فى  
الوضع القائم للجسم

١٢- قرر المتهمون من الخامس عشر حتى الثامن والستين والسابع والسبعين والثامن  
والسبعين ومن الثمانين حتى الخامس والثمانين بتواجدهم داخل مسجد القائد ابراهيم بتاريخ الواقعة  
وان المسجد تم اغلاقه عليهم لوجود اشتباكات بمحيطه حتى قامت قوات الامن بضبطهم فى صباح  
اليوم التالى . وازداد الخامس عشر ان المسجد كان بداخله بعض المصابين وافر المتهم الواحد  
وعشرون بحيازته وآخرين داخل <sup>المبني</sup> لأدوات " شوم " وان المصابين المتواجدين بالمسجد وقت  
حدوث الواقعة كانوا من الطرفين وازداد المتهم الثانى والعشرون انه شاهد مجموعه من  
الأشخاص مقبوض عليهم ومكبلى الايدي داخل المسجد بجوار المنبر مجردين من بعض ملابسهم  
وبحوزه القائمين على احتجازهم " ادوات مثل الشوم " واخبروه باحتجازهم لهم .

وحيث أن المتهم أحمد أبو صباح أحمد سالم أعلن بميعاد الجلسة المحدده لنظر القضية  
ولكنه لم يحضر ومن ثم يجوز الحكم فى غيبته عملا بالماده ١/٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائيه  
وحيث أنه بالنسبه للمتهم الحدث يوسف خالد حسن على فالمقرر قانونا ان يكون  
الاختصاص لمحكمة الجنايات بنظر قضايا الجنايات التى يتهم فيها طفل تجاوزت سنه خمس عشر  
سنه وقت ارتكابه الجريمه متى اسهم فى الجريمه غير طفل واقتضى الامر رفع الدعوى الجنائيه  
رئيس المحكمة

أمين السر



عليه مع الطفل وفي هذه الحالة يجب على المحكمة قبل ان تصدر حكمها ان تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه ولها ان تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء ... عملا بالماده ٢/١٢٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ولما كان ذلك وقد تبين للمحكمة ان المتهم الحدث ارتكب الجرائم المسند اليه ارتكابها حسبما ورد في ادله الثبوت التي تظمن المحكمة الى صدقها وصحتها وكان معه آخرين بالغين ومن ثم يكون نظر المحكمة لدعواه جاء صحيحا لاختصاص المحكمة علاوه على ان المحكمة بحثت ظروف الحدث من جميع الوجود وقد استعانت في ذلك بأخصائيه اجتماعيه أودعت تقريرها في ملف الدعوى والمحكمة سألتها عن ظروفه التي بحثتها وتضمنها التقرير المرفق بملف الدعوى ومن ثم تكون المحكمة قد أوفت في حقه بجميع ما تطلبه القانون في محاكمته وذلك ان سنة تجاوز الخمسه عشر سنة وقت ارتكابه للجرائم المسند اليه ارتكابها جسما جاء في شهادة ميلاده المرفقه بملف القضية .

وحيث ان المحكمة واجهت المتهمين الحاضرين بجلسه المحاكمة بجميع الجرائم المسنده اليهم فاعتصموا جميعها بالانكار والدفاع الحاضر مع المتهمين ارقام ١ ، ٢ ، ٨ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٧٥ ودفاع باقى المتهمين طلب مناقشة شهود الاثبات الاول وليد ابراهيم ابراهيم وأمير فيصل دويدار ومحمد سليمان عمران ورامى محمود سامى وحلمى على ابو الليل واحمد محمد سامى شريف وكبير الاطباء الشرعيين وايضا الاطباء الشرعيين اللذين اوقعوا الكشف الطبى وقاموا بتشريح الجثث للقتلى ولاعلان شهود نفى فاستجابت المحكمة الى طلباتهم وسألت شهود الاثبات المذكورين فشهدوا جميعا بضمون ما جاء بشهادتهم التي ادلوا بها فى التحقيقات وجاء فى رد بعضهم على بعض الاسئله انهم لا يتذكرون وانهم يحيلون على شهاداتهم فى تحقيقات النيابة العامه كما استمعت المحكمة على شهادة شهود النفى اللذين أحتجروهم بالجلسه كما قامت المحكمة بفض الاحراز بعد ان تأكدت من سلامة اختامها كما اطلعت المحكمة على الشريط الخاص بالاحداث خارج مسجد القائد ابراهيم امام المتهمين والدفاع الحاضر

رئيس المحكمة

أمين السر

معهم وتبين للمحكمة ان الاشخاص الذين كانوا يحملون صور الرئيس السابق محمد مرسى كانوا يحملون حجاره ويقذفونها ضد الآخرين كما تبين وجود مدرعه للشرطة تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع وسقوط بعض المصابين على الارض وبعض المتظاهرين يحملونهم ولم يتم التعرف على ما اذا كان أى من المتهمين معهم من عدمه وشوهد شخص يحمل سلما واحدا المثلثين كان يحمل سيفا وشوهدت بعض المحجبات داخل المسجد وشهود بعض من يقوم بعلاج بعض المصابين وشوهد داخل المسجد بعض الاشخاص كانوا عرله الا من بعض الملابس الداخليه وشوهد شخص يحمل بطاقه رقم قومی وصورة قسيمه زواج وشوهد تحميل بعض الاشخاص ممن كانوا داخل المسجد الى داخل عربات الشرطة وشوهد اللواء ناصر العبد مدير المباحث يخرج المتظاهرين المتجمهرين داخل المسجد واكتفى الدفاع الحاضر مع المتهمين بما تم عرضه من صور كانت محرزه وشرائط قامت المحكمة بعرضها عليهم وبالنسبه للمتهم الحدث نذبت المحكمة اخصائى اجتماعى لبيان حالته العائلية ودخل الاسره وبيان عائلها فقامت الاخصائية الاجتماعيه بتنفيذ المأموريه الموكله اليها من المحكمة وأودعت تقريرها فى هذا الشأن واستجوبتها المحكمة فى تقريرها كما استجابت المحكمة الى طلبات المدعيين بالحق المدني و استمعت المحكمة إلى شهادة من طلبوا من المحكمة سماع شهادتهم من المصابين الذين أصيبوا في الأحداث فشهدوا جميعاً بمضمون ما شهدوا به في التحقيقات من ان إصابتهم حدثت من قذف بعض المتجمهرين من جماعة الإخوان الإرهابية الحجارة عليهم أو إطلاق بعض النار صوبهم كما استمعت المحكمة إلى أهلية بعض المتوفين الذين شهدوا أن وفاة ذويهم حدثت نتيجة الطلقات النارية التي أطلقها أفراد الجماعة الإرهابية صوبهم و التي أودت بحياتهم كما استمعت المحكمة إلى شهادة بعض أفراد الشرطة المصابين فقرروا أن إصابتهم جاءت نتيجة الطلقات النارية التي كان يطلقها عليهم افراد جماعة الإخوان الإرهابية حال فضهم للإشتباكات أو حال دفاعهم عن المكتبه من الإقتحام و التحطيم لأنهم كانوا يريدون إشاعة الفوضى و إثارة الزعر والإرهاب فقاموا بالتصدي لهم و منعهم من إقتحام المكتبه و تحطيمها كما أرادوا كما قامت المحكمة بنذب ثلاثة من أطباء الأمراض النفسية و العصبية لتوقيع الكشف الطبي على المتهمان محمود عبدالمنعم عبدالرحمن

رئيس المحكمة

أمين السر

ناصر و محمد فاروق عبده أبو السعود داخل مستشفى سجن برج العرب لبيان ما بهما من أمراض نفسية و عصبية و مدى مسؤوليتهما عن أفعالهما و أقوالهما و إدراكهما و كتابة تقرير بذلك و عرضه على المحكمة فقامت لجنة الأطباء النفسية بتنفيذ المأمورية و وضعت المتهمين تحت الملاحظة المدة الكافية ثم كتبت تقريراً عن حالة كل منهم ثبت فيه مسؤوليتهما عما ارتكباه من جرائم و طلب الدفاع الحاضر مع المتهمين مناقشة الأطباء النفسيين فطلبت المحكمة حضورهم بالجلسة فحضروا و إستجوبتهم في التقريرين الخاصين بالمتهمين فقرروا بمثل ما ورد في التقريرين اللذين قدماه للمحكمة و تولى الدفاع الإستفسار منهم عن كل ما عن لهم الإستفسار عنه ثم طلب دفاع المتهمين أجلاً للإطلاع و الإستعداد للمرافعة بعد أن قرر أنه يكفي بما تم من إجراءات في الدعوى فمنحته المحكمة الأجل الذي طلبه و في الجلسة المحدده ترفع ممثل النيابة العامة و بعد ان إستعرض وقائع الدعوى و ادلة الثبوت فيها إنتهى إلى التمسك بتطبيق مواد الإتهام الواردة في أمر الإحالة ثم ترفع محامي المدعين بالحق المدني و إنضم للنيابة العامة في مرافعتها و طلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين و قرر دفاعهم أنه يدعي مدنياً قبل جميع المتهمين الحاضرين بالجلسة عدا المتهم الحدث و المتهم الغائب و طلب الحكم بمبلغ ١٠٠٠٠٠١ عشرة آلاف جنيه و واحد ضد كل متهم من المتهمين الموجه إليهم الإدعاء المدني كتعويض مدني مؤقت و بجلسة المرافعة قرر الدفاع الحاضر عن المتهمين أرقام ١ ، ١١ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ الأستاذ أحمد الحمراوي المحامي الذي قرر أنه يحضر مع أي متهم لم يوكل له محامياً و أن مرافعته تنصب في صالح كل المتهمين في الجناية و حضر معه الأستاذ عبدالفتاح الصبروتي المحامي عن ذات المتهمين و المتهم رقم ٦٢ قرر أنه لم يوكل محامياً و المحامي الأول قرر أنه يحضر معه و قرر أنه يطلب المرافعة في الدعوى بحالتها و انه ليس له أي طلبات إجرائية و طلب الحكم في الموضوع ببراءة جميع المتهمين في الجناية الماثلة مما اسند إليهم وشرح وقائع الدعوى قائلًا ان الشرطة طمس حقيقة الواقعة لأنه في يوم ٢٦/٧/٢٠١٣ خرجت الملايين للتظاهر لتأييد الجيش و الشرطة و كانت هناك مظاهرة سلمية أخرى مؤيده

رئيس المحكمة

أمين السر

للرئيس السابق و الشرعية في محيط مسجد القائد إبراهيم بمحطة الرمل و ان المسيرة المؤيدة  
للجيش و الشرطة كانت في ميدان سيدي جابر و ان الفريقين خرجا ليظهر كل منهم رأيه المؤيد و  
المعارض و اضاف أن المظاهرة المؤيدة للرئيس السابق كانت مشروع و لم يكن هدفها الاعتداء  
بل المطالبة بعودة الرئيس السابق و اضاف أن جميع الأحداث الخاصة بهذه القضية وقعت في  
محيط مسجد القائد إبراهيم الذي كان يتظاهر فيه الإخوان و ان المظاهرات المؤيدة للجيش و  
الشرطة هي التي وقع منها الاعتداء على الإخوان المسلمين لإرغام الإخوان على الإنسحاب من  
مسجد القائد إبراهيم و اضاف أن من قتل هم القناصة التابعين للجيش و الشرطة لأن جميع قتله  
و عددهم خمسة عشر مواطناً مصرياً قتلوا بالرصاص و ليس بالرش أو الخرطوش و ان  
الإخوان المسلمين هم من إعتدى عليهم من قبل المؤيدين للجيش و الشرطة و اضاف أن قانون  
التظاهر وضع منذ مائة عام أيام الإحتلال لقمع المتظاهرين و قمع إرادة الشعب الراضه  
للإحتلال و قد جاءت الأوراق خلواً من التنبيه على المتظاهرين بالتفرق و إنهاء المظاهرة و هو  
ما يخالف قانون التظاهر في مادته الأولى التي أوجبت على الشرطة مطالبة المتظاهرين بالتفرق  
و ان المتظاهرين كانت مطالبهم عودة الرئيس المعزول و عودة الشرعية و كانت مظاهراتهم  
سلمية و لم يكن في نيّهم التعدي على أحد و لم يكن هناك إتفاق بينهم على ارتكاب أفعال معينة  
مخالفة للقانون أو غرض إجرامي و لذلك لا يمكن معاقبة متهم عن فعل لم يرتكبه و طلب تطبيق  
أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ لتنظيم المظاهرات لأنه القانون الأصلح للمتهمين كما دفع  
ببطلان القبض و التفتيش و ما أسفر عنه التفتيش لأن أسماء من قاموا بالقبض مجهله كما أن  
مكان الضبط مجهلين و بالتالي بطلان كافة الإجراءات التالية للقبض و التفتيش الباطلين  
لأن القبض تم دون الشرعية القانونية و ان القوات هي التي ألفت القبض على المتهمين حسبما  
جاء في شهادة شهود الإثبات و القوات كانت من الأمن المركزي و الشرطة السرية و بعض  
الأفراد و لا يحق لمن قام بالقبض و التفتيش أن يقوم به و قال أن هناك تراخي في الإبلاغ عن  
وجود ذخيرة من يوم ٢٦ حتى يوم ٢٠١٣/٧/٢٩ و لو كانت هناك ذخيره لأثبتها محرر المحضر  
يوم ٢٠١٣/٧/٢٦ يوم الواقعة كما دفع بشيوع الإتهام و بطلان محاضر الضبط و بطلان تحقيقات

رئيس المحكمة

أمين السر

النيابة العامة لإنعدام الحيادية و هو ما يخالف الدستور و القانون و تعليمات النيابة العامة لأن الجيش و الشرطة و النيابة العامة يجب عليهم مراعاة سيادة القانون و العمل لصالح المجتمع كله فالشرطة حاولت منع جماعة الإخوان من التعبير عن إرادتهم بعودة الرئيس المعزول و تطبيق الرعية فاعتدى عليهم البلطجية التابعين للشرطة و ان الشرطة لم تتعقب الجناه الذين قتلوا المتظاهرين و ان هناك ستة قتلى لم يتضمنهم التحقيق في الدعوى و لم تتحرى الشرطة عن قتلهم و لم تتحرى الشرطة كذلك عن احدث إصابات الإخوان رغم أن أهالي القتلى و المصابين أبلغوا النيابة أن من أحدث حالات الوفاة و الإصابات هم البلطجية التابعين للشرطة و رجال الشرطة و لم تحرك النيابة العامة ساكناً ما مما يدل على عدم المساواة في الحالات المماثلة و التمييز ضد الإخوان كما دفع بعدم دستورية المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة و الذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ و المرسوم بقانون ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ و طلب من المحكمة إستعمال حقها المخول لها في المادة ١٧ من قانون العقوبات و ان هذه المادة سلبت القاضي حقه في إستعمال المادة ١٧ عقوبات و هو ما يخالف حق القاضي في تقرير العقوبة و النزول بالعقوبة إلى الحد الأدنى الذي قد تراه المحكمة و ان المتهمين رقمي ٦٧ ، ٦٨ الأول طبيب كان يعالج المصابين بالمسجد و أغلق المسجد عليه حال ذلك و كان الثاني يساعده في تلك المهمة و لم تكن لهما علاقة بالمظاهرات و كان يعالج المصابين دون نظر لإنتمايتهم السياسية و ان المسجد كان به مستشفى ميداني لعلاج المصابين و ان أطباء آخرين كانوا معهم لعلاج المصابين و انه لا دليل على المتهمين المذكورين سوى التحريات و ان مجموعة الرصد لم يكن لها أثر في المسجد و ان من قبض عليهم هم مجني عليهم و ليسوا متهمين لأنه لم يضبط مع اي متهم أسلحة أو أدوات للإعتداء و ان كل ما قيل عن مجموعة الدعم مرسل و غير مقبول عقلاً و ان المسجد كان به سيدات و اطفال و لم يقل أحد انهم جاءوا للإعتداء على المتظاهرين المؤيدين للجيش و الشرطة و ان أحد المصابين قرر انه أصيب في حي الإبراهيمية و الآخر قرر أن إصابته حدثت بجوار مجلس المولة و هما مكانين بعيدين عن محيط المسجد و لذلك لا علاقة للمتهمين بحدوث إصابتهما و ايضاً أحداث المكتبه فهي بعيدة عن

رئيس المحكمة

أمين السر

محيط المسجد كما أن المسروقات لم تضبط مع المتهمين و ان الواقعة مفتعلة و ان الإعتداءات كانت من الطرفين و صمم على طلب البراءة و قدم مذكرة بدفاعه و ست حواظف مستندات و الأستاذ عبدالفتاح الصبروتي المحامي قرر أنه يحضر عن جميع المتهمين الذين حضر عنهم الدفاع السابق و ايضاً المتهمان أرقام ٢٣ ، ٣١ و طلب الحكم بالبراءة و دفع ببطلان جميع إجراءات التحقيق و الإحالة إستناداً إلى وجود شبهة عدم مشروعية تحول النيابة من مركز الخصوم العادلة إلى الخصومة المباشرة مع المتهمين و ان الشك يحيط بأدلة الإتهام و ان النيابة العامة إنحازت إلى مؤيدي الجيش و الشرطة و إعتبرتهم شهود على الواقعة التي قدمت فيها المتهمين للمحاكمة و ان المتهمين لم تضبط معهم أسلحة أو ذخائر لأنهم المتعدى عليهم الذين إحتموا بالمسجد خوفاً من المؤيدين للجيش و الشرطة و ان التحريات مكبته و ليست تحريات جدية و دفع بانتفاء أركان جريمة التجمهر و ان القبض على المتهمين كان عشوائياً دون إرتكابهم ثمة جريمة لأنهم كانوا في مظاهره سلميه مؤيده للرئيس المعزول و دفع ببطلان القبض و التفتيش لإنتفاء حالة التلبس كما نفي علاقة المتهمين بالأحراز و ان جريمة السرقة بالإكراه ليس عليها دليل و الدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٧٦ قرر انه ينضم إلى زميلاه فيما أبدياه من دفع و دفاع و طلبات و قدم حافظة مستندات و الدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٢ طلب الحكم بالبراءة و قرر انه ينضم إلى الدفاع الذي أبداه الأستاذ أحمد الحمراوي و ما إشتمل عليه من دفع و طلبات و الدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ١٦ ، ٢٩ ، ٨٤ قرر انه ينضم إلى زميله الأول فيما أبداه من دفع و طلبات و أضاف أن المتهمين كان وجودهم عرضاً بموقع الحادث و أن المتهم رقم ٨٤ طالب بكلية الطب في السنة النهائية و قدم حافظة مستندات و قرر ان المتهمين كانوا في المسجد للصلاة و الدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٢ قرر انه ينضم إلى زميله الأول و الثاني فيما أبدياه من دفع و دفاع و طلبات و نفي صلة المتهمين بالأحراز المضبوطة و ان شهادة الشهود متناقضة و ان باب مأذنة المسجد من الخارج و المتهمين كانوا داخل المسجد و ان القول بأن أحد المتهمين إعتلى المأذنة و اطلق النار من عليها قول غير معقول و دفع بجهالة التقارير الطبية

رئيس المحكمة

أمين السر

لأنها خالية من إسم الطبيب المعالج و خاتم المستشفى و الدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ٥٧ ، ٧٠ ، ٧٤ قرر انه ينضم إلى زملاءه فيما أبوه من دفع و دفاع و طلبات و دفع ببطلان القبض و التفتيش كما دفع بانتفاء القصد الجنائي في حق المتهمين و الدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ١٢ ، ٢١ ، ٤٠ قرر أنه ينضم إلى زملاءه فيما أبوه من دفع و دفاع و طلبات و دفع ببطلان القبض و التفتيش و تضارب شهادة شهود الإثبات كما قرر الدفاع الحاضر مع المتهم رقم ١٢ أنه ينضم إلى زملاءه السابقين فيما أبوه من دفع و دفاع و طلبات و قرر أن موكله قبض عليه من منزله في اليوم التالي للأحداث مما يدل على أنه لم يكن في حالة تلبس كما قرر الدفاع الحاضر عن المتهمين رقمي ٢٢ ، ٧٣ أنه ينضم إلى زملاءه السابقين فيما أبوه من دفع و دفاع و طلبات و ان المتهم رقم ٢٢ دخل المسجد لعلاج المصابين.

وأن المتهم رقم ٧٣ كان مصاباً في الأحداث ودخل المسجد لتلقى العلاج ولم يرتكب أي من المتهمين أفعالا إجرامية وأن البلطجية كانوا يعتلون مدرعات الشرطة والجيش وأنهم من أحدثوا الإصابات بالمصابين وأن المتهمين كانوا داخل المسجد لأداة فريضة الصلاة وقدم حافظة مستندات ومذكرة والدفاع الحاضر مع المتهمين أرقام ٦ ، ٧ ، ١٣ ، ٧٢ ، ٧٩ قرر أنه ينضم إلى زملائه فيما أبوه من دفع و دفاع و طلبات و قرر بتناقض أقوال شهود الإثبات وبطلان القبض والتفتيش وقرر ما نسب إلى موكله هو الاعتداء على الشاهد رفعت محمد السيد مازن ونجليه بميدان الخرطوم وانه لم يتم القبض عليهم بميدان الخرطوم وإنما قبض عليهم بالمستشفى بعد حدوث الواقعة بساعتين ولم يضبط مع أي منهم ثمة أسلحة ولذلك يكون القبض عليهم باطلا لأنهم لم يضبطوا متلبسين وان المتهمين ٧٢ ، ٧٩ كانا تواجدهما عارضا بمكان الحادث ولم يعرف من قبض عليهما وان المجني عليهم بالمكتبة لم يحددوا شخص المعتدى عليهم ثم قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لمدة يومان لإستكمال المرافعة وفي الجلسة المحددة حضر دفاع المتهمين ٢٠ ، ٣٧ وقرر بأن المتهمين لم يشتركا في المظاهرة وان ما نسب اليهما في أمر الإحالة غير مطابق للحقيقة وان المتهمين كانوا داخل المسجد ولم يعتدوا على أحد وان الاوراق خالية من دليل على انتمائهم الى اي فصيل سياسى وانهم لم يعتدوا على اي شخص كان بالمسجد ولم يتم ضبط اسلحة مع اي من

رئيس المحكمة

أمين السر

المتهمين وان جريمة الاحتجاز داخل المسجد غير متوافرة في حق اي منهم ولا تتوافر في حقهم  
جريمة التجمهر والتظاهر والاعتداء والاتلاف لانهم كانوا داخل المسجد وقدم حافظة مستندات كما  
قدم مذكرة وقرر ان المتهم رقم ٢٠ كان بصدد التقدم للالتحاق بالكلية العسكرية ولا يعقل ان  
يشترك في مظاهرة وان بعضهم كان ذاهباً لشراء ملابس العيد وان المتهم رقم ٣٧ كانت معه  
زوجته وطفليه والدفاع الحاضر مع المتهمين رقمي ٤٨، ٥٩ انضم الى دفاع زملائه السابقين  
وطلب الحكم بالبراءة ودفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات وانقطاع صلتهم  
بالاحراز وعدم تقديم شهود ضد المتهمان وشيوع الاتهام وعدم المعقولية وانتفاء اركان الجريمة  
للمتهمان والدفاع الحاضر مع المتهمان ٥، ٣١ انضم الى زملائه السابقين فيما أبدوه من دفع  
ودفاع وطلبات ودفع ببطلان القبض والتفتيش وشيوع الاتهام وانقطاع صلة المتهمين بالاحراز  
وبطلان التحريات وتضارب اقوال شهود الاثبات وان المتهمين كان تواجههم بمحيط المسجد  
للصلاة وليس للتظاهر وقدم حافظة مستندات خاصة بالمتهم رقم ٣٧ للتدليل على ان المتهم طالب  
بكلية التربية جامعة الأزهر وأضاف ان حالة التلبس بجريمة لم تكن متوافرة مما يبطل القبض  
وقال ان التحريات مكتبية وهي مجرد رأي لمجربها يحتمل الصحة والبطلان وان المتهمين كانوا  
داخل المسجد مما ينفي اشتراكهم في التعدي او المظاهرات وقال ان تحقيقات النيابة باطلة لتخليها  
عن الحيادية لتجاهلها مقتل ستة أشخاص من الإخوان وقرر ببطلان التقارير الطبية والدفاع الحاضر  
عن المتهمين ٣٥، ٧٧ دفع ببطلان القبض والتفتيش لإنهاء حالة التلبس وتناقض أقوال الشهود  
وإنتفاء صلة المتهمين بالاحراز لأنهما كانا داخل المسجد ولم يشتركا في الاعتداءات او التظاهر  
وان التحريات مكتبية وانتهى الى طلب الحكم بالبراءة والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٩ انضم الى  
زملاءه السابقين فيما أبدوه من دفع ودفاع وطلبات وقال بانتفاء اركان جريمة التجمهر وان المتهم  
لم يكن معه أسلحة وانتفاء الركن المعنوي للجريمة قبل المتهم والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٧٨  
طلب الحكم بالبراءة تأسيساً على عدم دستورية المادة ١ من قانون التجمهر وتطبيق القانون  
الاصح للمتهم ودفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة وأضاف ان المتهم ليس من الاسكندرية ولكنه  
قدم اليها لاجراء عملية جراحية وانه يعمل بدولة الكويت وكان في اجازة لإجراء العملية الجراحية

رئيس المحكمة

أمين السر



وقدم حافظة مستندات وانه دخل المسجد للصلاة واغلق عليه الباب مما يدل على عدم اشتراكه في المظاهرات والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٣٨ طلب البراءة لانتفاء اركان الجرائم المسند الى المتهم ارتكابها لانه كان داخل المسجد ولعدم جدية التحريات وشيوع الاتهام وعدم تعرف الشهود عليه و الدفاع الحاضر مع المتهمين رقمي ٣، ١٠ طلب الحكم بالبراءة لبطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وشيوع الاتهام وقصور التحقيقات وانتفاء صلة المتهمين بالواقعة وان الثالث كان مصاباً في المستشفى الاميرى وكان وجوده بمحطة الرمل وجوداً عرضياً لانه كان في طريقه لمنزل والده زوجته وان العاشر باحث اجتماعي ولم يتعرف على المتهمان اي من الشهود ودفاع المتهم رقم ( ١٤ ) طلب البراءة وانضم الى زملاءه فيما ابده من دفع ودفاع وطلبات وانه ذهب الى المسجد للصلاة وبعد ان فرغ منها تعدى عليه البلطجية وقرر انه مريض بالصرع وقال انه لم يضبط معه اي اسلحة وضاف ان اللجنة الطبية التي انتدبتها المحكمة لتوقيع الكشف الطبي عليه غير مختصة لانهم اطباء نفسيين وان الصرع مرض عضوي وانه لا ينتمي الى اي فصيل سياسى والدفاع مع المتهم رقم ( ١٥ ) طلب البراءة بعد ان دفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وبطلان استجواب المتهم في التحقيقات وبطلان قرار الاحالة وبطلان التحريات لعدم جديتها وقدم حافظة مستندات للتدليل على ان المتهم طالب بكلية الآداب وضاف ان التحريات قالت انه من مجموعة الدعم رغم انه كان في المسجد ولم يشترك في المظاهرات والدفاع مع المتهم رقم ( ١٩ ) طلب البراءة وانضم الى زملاءه فيما ابده من دفع ودفاع وطلبات وقرر بأن الجرائم المسندة الى المتهم منتفية في حقه لأن الشهود لم يشهد اي منهم انه شاهد المتهم على مسرح الجريمة وقدم مذكرة وثلاث حواظف مستندات والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٦٩ طلب الحكم بالبراءة وان التهمة شهد به شاهد قرر انه شاهد مقطع فيديو ظهر فيه المتهم حاملاً لقنبلة غاز ونفي اشتراكه في تجمهر وقال ان المتهم القى عليه قنبلة غاز فدخل المسجد واغلق عليه المسجد وخرج من المسجد دون ان يقبض عليه وانه لم يرد له ذكر في التحريات وان شاهده الشاهدين رقمي ٥٢، ٥٣ ضد المتهم شهادة مرسله ليس عليها دليل وان شقيق المجني عليه لم يتهم المتهم بثمة اتهامات ولم يقرر انه اعتدى على شقيقه المتوفى وان المتهم انكر الاتهام منذ فجر التحقيقات وان قنبلة الغاز

رئيس المحكمة

أمين السر

التي كان يحملها كانت فارغة ولا تعد سلاحاً ودفع ببطلان تقارير الادلة الجنائية لعدم حيادها وقدم  
مذكرة بدفاعه وطلب الحكم بالبراءة والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٤٦ طلب البراءة لشيوع  
الاتهام وعدم وجود دليل ضد المتهم وان وجوده بالمسجد كان للصلاة وان لديه شركة سياحية وان  
تواجده بمحطة الرمل كان امراً طبيعياً لانه يعمل على سفر الافواج للعمرة وقدم اربع حوافظ  
مستندات وانه لم يكن مع المتظاهرين بدليل انه انكر منذ فجر التحقيقات والدفاع الحاضر مع المتهم  
رقم (٨) انضم الى زملائه المحامين فيما أبدوه من دفاع ودفع وطلبات واطاف ان دليل الادانة  
هو محضر التحريات ومحضر الضبط لم يبين كيفية الضبط ولا شخصية الذي قام به رغم ان  
المتهم لم يعثر معه على ثمة اسلحة ان المتهم ذهب الى احد اقاربه لتركيب شاشة تليفزيون له في  
المقهى التي يمتلكها وفي طريق عودته حدثت الاحداث فأصيب وقدم حافظة مستندات واطاف انه  
مجني عليه وليس متهماً بدليل عدم التعرف عليه من قبل احد والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٥٨  
طلب الحكم بالبراءة وقرر انه ينضم الى زملائه فيما أبدوه من دفع ودفاع وطلبات وقرر انه يدفع  
ببطلان القبض والتفتيش وعدم معقولية حدوث الواقعة وتناقض اقوال شهود الاثبات وشيوع الاتهام  
والقصور في التحقيقات لعدم الحيادية وانتفاء جريمة التجمهر من الاوراق وقال ان المتهم ذهب  
لمحطة الرمل لشراء ملابس لأولاده ثم دخل المسجد للصلاة فأغلق باب المسجد وهو بداخله  
وأضاف انه مريض ولا يستطيع الاشتراك في المظاهرات والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٥٤  
طلب الحكم بالبراءة لخلو الاوراق من دليل او قرينة تدل على صحة الاتهام وان الدليل الوحيد  
ضده هو وجوده في المسجد وهو تواجد بالمسجد للصلاة وان الاتهام لا دليل عليه والجريمة  
والعقوبة شخصية ودفع ببطلان التحريات وان جريمة التجمهر لا تتوفر اركانها في حق جميع  
المتهمين واطاف انه ينضم لما أبداه المدافعين السابقين عن المتهمين من دفع ودفاع والدفاع  
الحاضر مع المتهم رقم ٨١ طلب القضاء بالبراءة ودفع ببطلان القبض والتفتيش وانتفاء اركان  
التهمة المسندة الى المتهم وعدم جدية التحريات وان اي من الشهود لم يتعرف على المتهم ولا يوجد  
ضده دليل سوى التحريات وهي غير جدية لانها مكتتبية وقال ان المتهم لم يكن متواجداً بمحيط  
المسجد حال اطلاق النار ولم يشترك في المظاهرات وقدم مذكرة بدفاعه والدفاع الحاضر مع

رئيس المحكمة

أمين السر

المتهم رقم ٨٢ طلب الحكم بالبراءة تأسيساً على القول بعدم جدية التحريات وانتفاء صلة المتهم بخافة الجرائم المسندة اليه وانتفاء اركان جريمة التجمهر وانه كان محتجزاً بالمسجد مما ينفي صلته بأحداث المكتبة وان اي من المصابين لم يشهد ضده وانه يعمل بالسعودية ولا ينتمي لأي فصيل سياسي وان سبب تواجده بالمسجد كان للصلاة وانه احتجز به عندما اغلق الباب عليه وانه لم يضبط حاملاً لثمة أسلحة والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٨٣ قدم حافظة مستندات وقرر انه والد المتهم وان ابنه طالب بكلية الحقوق ودفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وبطلان التحريات لعدم جديتها وشيوع الاتهام وقال ان ابنه المتهم كان بالمسجد للصلاة واغلق باب المسجد عليه فظل بداخله حتى اليوم التالي وانه لم يشترك في المظاهرات ولا ينتمي لأي فصيل سياسي وانه لم يضبط معه اسلحة ولا في المسجد وانه لم يتم التعرف عليه من قبل اي من المصابين وازداد ان التحريات غير جدية ومكتبية ولا تعتبر دليل ضد المتهم وانه لا علاقة له بأحداث مكتبة الاسكندرية لأنه كان محتجزاً داخل المسجد وان هناك شيوع في الاتهام والدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٨٥ طلب الحكم بالبراءة تأسيساً على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وبطلان محضر جمع الاستدلالات وبطلان التحريات لعدم جديتها لانها مكتبية ومجرد رأي لمجريها ولا تصلح وحدها كدليل ونفي صلة المتهم بالأحداث وقدم مذكرة بدفاعه والحاضر مع المتهم رقم ٨٠ طلب الحكم بالبراءة وقرر انه ينضم الى الدفاع الذي أبداه زملائه وازداد انه يدفع ببطلان القبض والتفتيش وبطلان محضر الضبط لعدم ذكر اسم من قام بالضبط لسؤاله في التحقيقات او امام المحكمة والخطأ في الاسناد الوارد في امر الاحالة وبطلان التحريات لعدم جديتها وانتفاء اركان جميع التهم الموجهة ضد المتهم خاصة جريمة التجمهر وازداد ان سبب تواجده المتهم بالمسجد كان للصلاة وازداد ان المتهم عائل لأسرة كبيرة وقدم مذكرة بدفاعه وحافظة مستندات وبعد ان استمعت المحكمة الى مرافعة النيابة العامة ودفاع المتهمين جميعاً واطلعت على اوراق الدعوى وما حوته من مستندات وما قدمه الدفاع من مذكرات وحوافظ مستندات اطلعت المحكمة عليها ووعت على ما تحويه من مستندات قدمها الدفاع للتدليل على

رئيس المحكمة

أمين السر

صدق دفاعه قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٠١٤/٥/١٤ مع استمرار حبس المتهمين على ذمة الجناية ونهت على المتهمين الموضوعين بالتدبير الاحترازي للحضور بجلسة المحددة .  
وحيث انه عن الدفع بتطبيق القانون رقم ٢٠١٣/١٠٧ بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والمنشور بالعدد ٤٧ مكرر من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٢ هو الأصلح للمتهمين ولذا يجب تطبيقه عليهم يون قانون التجمهر رقم ١٠/١٩١٤ والمنشور بتاريخ ١٩١٤/١٠/١٨ هو دفع غير صحيح لعدم تطابق مجال تطبيق القانونين لأن القانون الأول ينطبق على الاجتماعات العامة او مواكب او تظاهرات سلمية ولكنهم تجمهروا بأعداد ٢٦، ٢٧/٧/٢٠١٣ لم يكن اجتماعات عامة او مواكب او تظاهرات سلمية ولكنهم تجمهروا بأعداد هائلة متفقين مع بعضهم على ارتكاب جرائم يعاقب القانون على ارتكابها فهم جميعا اتفقوا على حمل أسلحة نارية وبيضاء وزجاجات حارقة ( مولوتوف ) ونزلوا الى الشوارع والبيادين مدجين بتلك الاسلحة بغرض تكدير السلم العام وتعويق مؤسسات الدولة ومرافقها العامة عن القيام بعملها واتلاف كل ما يستطيعون اتلافه من الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء على الاشخاص واحداث اصابتهم التي أدت الى وفاة عدد كبير منهم وإصابات البعض الآخر بإصابات جسيمة تخلف عن بعضها عاهات يستحيل شفائها باعتبارها عاهات مستديمة وكان ذلك كله بغرض واحد هو إعاقة المسيرات السلمية المؤيدة للجيش والشرطة والتي نزلت لتفويضها في محاربة الإرهاب ومن ثم ينطبق عليهم شروط تطبيق القانون رقم ١٠/١٩١٤ ولا ينطبق عليهم شروط تطبيق القانون الذي طالب الدفاع بتطبيقه عليهم باعتباره الأصلح لهم ويتعين لذلك رفض هذا الدفع لإبتنائه على أساس غير صحيح من الواقع والقانون .

وحيث انه عن الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش الذي دفع به محامي المتهمين فإن المقرر قانونا انه لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالحنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وإذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة تعدى شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة أو العنف جاز لمأمور الضبط والاحضار والاجراءات

رئيس المحكمة

أمين السر

التحفظية بواسطة المحضرين او بواسطة رجال السلطة العامة وذلك عملا بحكم المادتين ٣٤،  
٢/٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية ولما كان ذلك وكان المتهمين المعروضين وقت ضبطهم  
كانوا متلبسين بارتكاب جرائم جنح وجنايات تزيد مدة الحبس فيها على ثلاثة أشهر ومن ثم يحق  
لمأمور الضبط القضائي ومن كان يعاونه من رجال السلطة العامة القبض عليهم وتفتيشهم تمهيدا  
لعرضهم على النيابة العامة وهو ما حدث مع المتهمين تماما فقد قام مأمورا الضبط القضائي  
ومعاونهم من رجال السلطة العامة بالقبض عليهم لأنهم كانوا مرتكبين لجرائم تزيد عقوبة الحبس  
فيها على ثلاثة أشهر وهي جرائم التجمهر والضرب المفضي الى موت والضرب المفضي الى  
عاهات واتلاف الممتلكات العامة والخاصة والسرقه بالاكراه وتعطيل المواصلات العامة والخاصة  
وتكدير السلم والامن العام للدولة واعاقه المؤسسات والمرافق العامة عن عملها وهي كلها جرائم  
اذا كانت في حالة تلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي ورجال السلطة العامة القيام بضبطهم ولذلك  
يكون القبض على المتهمين جاء صحيحا ومطابقا لحكم القانون ويتعين لذلك القضاء برفض هذا  
الدفع لعدم صحته .

وحيث انه عن الدفع ببطلان محاضر الضبط والتحريات وما تلاها من اقوال للضباط  
وبطلان تحقيقات النيابة العامة لعدم الشفافية والتمييز بين المواطنين والانحياز لفريق على حساب  
فريق آخر وانعدام الحيادية فهو دفع غير صحيح لأن النيابة العامة باعتبارها سلطة التحقيق  
والاتهام تمثل المجتمع بأسره وعليها أن تحافظ على قيمه وتقاليده ولذلك هي خصم شريف ومحايث  
فاذا قدمت متهما للمحاكمة ثم تبين لها براءته فإنها تطلب من المحكمة الحكم بالبراءة وفي الدعوى  
المطروحة حقت الدعوى برمتها وأحالتها الى المحكمة وتمسك ممثلها في مرافعته امام المحكمة  
بتطبيق أشد العقوبات عن الجرائم التي اقترفها المتهمون والثابتة ضدهم بشهادة الشهود الذين  
تضمن الى صدق شهادتهم والاسلحة والذخيرة المضبوطة والصور التي التقطت لهم حال ارتكابهم  
لها ومن ثم فلا النيابة منحازة ضدهم ولا رجال الشرطة الذين يعملون أساسا على مكافحة  
الجريمة ومنعها قبل وقوعها فإن وقعت الجريمة كان عملهم ضبط مرتكبها والاسلحة المستخدمة  
في ارتكابها وهو ما حدث بالفعل في الحالة المطروحة فعندما ارتكب المتهمون الجرائم المسند

رئيس المحكمة

أمين السر

اليهم ارتكابها قامت الشرطة بضبطهم وضبط الاسلحة وتقديمهم للنيابة العامة التي تولت التحقيق وعندما وجدت ان التهمة ثابتة في حقهم أحالتهم الى المحكمة لتوقيع العقوبة المناسبة على كل منهم ثبت ضده الاتهام ومن ثم تكون محاضر الضبط والتحريات والتحقيقات صحيحة وغير باطلة كما يدعى دفاع المتهمين ويتعين لذلك القضاء برفض هذا الدفع لعدم صحته .

اما بالنسبة للدفع بعدم دستوريه المادة ٢٦٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل والمرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/٦ فيما تضمنه من الاستثناء من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فهو دفع المقصود منه تعطين الفصل في الدعوى فقط لان المحكمة لا ترى في الاستثناء من المادة ١٧ عقوبات ما يشير إلى عدم الدستوريه ومن ثم تقضى المحكمة برفض هذا الدفع لعدم صحته

وحيث انه عن باقى دفاع المتهمين فهو جدل موضوعي حول محاولة الدفاع التشكيك في أدلة الثبوت التي اقتنعت المحكمة بصحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولاسيما وان المقرر قانوناً ان القاضي يحكم في الدعوى بحسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ومع ذلك لا يجوز له ان يبني حكمه على اي دليل لم يطرح امامه في الجلسة ولما كان ذلك وكانت المحكمة قد اقتنعت بأدلة الثبوت ووقر في عقيدتها ان المتهمين ارتكبوا الجرائم المسند اليهم ارتكابها حسبما خلصت المحكمة الى ذلك في حكمها الصادر بجلسة ٢٠١٤/٥/١٤ ومن ثم تقضى برفض دفع ودفاع المتهمين .

وحيث ان المتهمان محمود عبدالمنعم عبدالرحمن ناصر ومحمد فاروق عبده أبو السعود قد تبين للمحكمة مسنوليتهما عن أفعالهما بعد ان شكك الدفاع الحاضر عنهما في صحة قواهما العقلية وفي مسنوليتهما عن افعالهما وبعد ان انتدبت لهما المحكمة لجنة طبية من متخصصين في الامراض النفسية والعصبية فوضعتهما تحت الملاحظة المدة التي رأتها مناسبة ثم أودعت تقريرها بملف الدعوى وخلصت فيه الى مسنوليتها الكاملة عما ارتكبه من جرائم كما ان المحكمة قد استوفت الاجراءات التي نص عليها القانون بالنسبة للمتهم الحدث الذي تجاوز سنة ستة عشر سنة وندبت اخصائية اجتماعية لبحث حالته الاجتماعية والعائلية وكتابة تقرير بذلك وناقشتها في تقريرها وثبتت للمحكمة ان حالته العائلية مستقرة لأنه يعيش في كنف والديه ويعمل مبيض محاره ويكسب من ذلك العمل عائداً يساهم به في المعيشة ومن ثم تكون المحكمة بعد ان استجابت للدفاع وسألت شهود الاثبات وشهود النفي الذين أتوا بهم وفرغت شرائط التسجيل وشاهدت الصور التي كانت عليها وعرضت في الجلسة بعض تلك الشرائط المحرزة في الدعوى قد استجلت عناصر الدعوى ووضح لها بيقين ان المتهمين ارتكبوا الجرائم المسند اليهم ارتكابها حسبما خلصت الى

رئيس المحكمة

أمين السر

ذلك في حكمها الصادر بجلسة ٢٠١٤/٥/١٤ إلا أن المحكمة وهي المكلفة بإعطاء الواقعة المعروضة عليها التكييف القانوني الصحيح ترى ان اركان جريمة القتل العمد المؤثمة بالمادة ٢٣٤ عقوبات التي قدمت النيابة العامة المتهمين للمحاكمة على انهم ارتكبوها وأيضاً جريمة الشروع في القتل العمد غير متوافرين في الاوراق لأن جريمة القتل العمد تتطلب لتوافرها في حق المتهمين ان يكونوا قد انتوا إزهاق روح المجني عليهم ونية إزهاق الروح بالنسبة للمتوفين الى رحمة الله او المصابين لا تبدو واضحة عليه في الاوراق ، والأدلة الجنائية تبني على القطع واليقين ولم يثبت لدى المحكمة بالقطع واليقين ان المتهمين قد ارتكبوا جريمة القتل العمد والشروع فيه ولذلك ترى المحكمة ان الجريمة التي توافرت في حق المتهمين في هذا الصدد هي جريمة الضرب المفضي الى موت والشروع فيه المؤثمة بالمادة ٢٣٦ عقوبات لأن تلك الجريمة هي الثابتة بيقين في حق المتهمين الذين انتهت المحكمة لإدانتهم .

وحيث انه عن انكار المتهمين للتهم المنسوبة اليهم فإن ذلك الانكار لا يعدو ان يكون دفاعاً قصوداً به درء التهمة للإفلات من ربة العقاب .

وحيث انه متى كان ما تقدم فإنه يكون قد وقر في يقين المحكمة على وجه القطع واليقين ان المتهمين :-

بدر سعد عبد الله منصور بدر و محمود سعد عبد الله منصور بدر و اشرف سعد عبد الله منصور  
ومصطفى احمد عبد الله احمد فرج ومحمد رمضان عوض السيد وعلى حسن على عبيد وعلى  
سيد حماد حسين وعباس سعيد عباس على واسلام سعيد عباس على وعمر محمد شحاته  
صالح وحسام بدرى رضوان السيد حسن وايمن محمد فوزى عبد العزيز على ومحمد عبد  
الرحمن محمود سلامه ومحمد سيد محمد عماره واحمد عبد الغنى ريان سعيد ومحمد مصطفى  
عبد المعطى الشاذلى ومصطفى كامل عبد الحميد محمد واحمد يوسف محمد مرسى وحسن  
نفادى عبد الرحمن حسن ومحمد فاروق عبده ابو السعود ومحمد ابراهيم محمد ابراهيم وبلال  
شريف محمد مصطفى ومحمد السيد عطا السيد وعبد الرحمن اسماعيل عبد الحميد ابراهيم

رئيس المحكمة

أمين السر

بن محمد سعيد ومصطفى خميس على شلبي وعطيه محمد عطيه محمد وعبد الله احمد يوسف محمد  
واحمد نبيل بدر احمد وعادل خيرى أنور السيد ومنشاوى متولى متولى السيد والسيد سعد الله  
عبد المقصود عبد العال و حسونة نجيب السيد الحسينى ومحمود عبد المنعم عبد الرحمن ناصر  
ومدحت محمد عبد الحميد بلش واحمد عبد الرحمن رمضان دسوقى وابراهيم رجب محمد  
ابراهيم و ياسر فتحى محمد ابراهيم وعصام محمد نجيب العدوى ومحمد دشناوى السيد محمود  
وحامد على حسين عبد الرحمن و محمد ابراهيم محمد عفيفى وبسيونى صبرى بسيونى عبد  
الحميد وأنور عبد العزيز موسى بدر وابراهيم فتحى عبد السلام المليجى ومحمد على محمد  
زيدان وعبد الباسط اسماعيل محمد عبد الله ومجدى محمود خليفة السبع وظايل مبارك عبد  
المجيد البطوى واحمد على سعيد عبد الراضى واحمد السيد رضوان محمد ومحمد الليثى بدوى  
عامر و مصطفى محمدى حنانى حنفى وعادل عبد الله محمد حسنين وعبد اللاه السيد عبد  
المقصود ابراهيم وعمر أشرف احمد عمر رمضان وصلاح الدين عبد الباسط اسماعيل محمد  
الله وهانى ربيع ابراهيم ربيع وعبده غنيم عبده خميس وابراهيم احمد ابراهيم سيد احمد  
واحمد محمد احمد عيد ومبروك احمد محمد أبو زيد و سعيد محمد حماد محمد ومحمد عطية  
عطافى جليظ ورجب محمد ابراهيم عثمان وعبد الله السيد بهنسى سعد ومحمد احمد احمد  
مصطفى بقر ومصطفى محمود على محمد و رامى احمد بيومى الجمال واحمد عبد الحميد حسن  
احمد و محمد حسن بكر عايد ومصطفى محمد عبد البارى ياسين ورضا عبد العظيم عبد الله  
فضل واحمد محمد مصطفى سليمان وقبارى مصطفى قبارى مصطفى وعبد الباسط عزب فراج  
على والمتهم الحدث يوسف خالد حسن على والمتهم الغائب أحمد ابو صباح احمد سالم لأنهم  
جميعا

بدايرة قسمى العطارين وباب شرقى محافظة الاسكندرية  
فى يوم ٢٠١٣/٧/٢٦

أولا :- اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن  
يجعل السلم العام فى خطر وكان الغرض منه ارتكاب جرائم الترويع والتخويف والضرب المفضى  
الى الموت والشروع فيه والإتلاف مستعملين فى ذلك القوة والعنف مع علمهم بالغرض المقصود  
منه حال حمل بعضهم لأسلحة نارية وبيضاء فوقعت منهم تنفيذا لذلك الغرض الجرائم الآتية :

رئيس المحكمة

أمين السر



أ - استعرضوا وآخرون مجهولون القوة ولوحوا بالعنف واستخدموا ضد المجنى عليهم المبين  
أسمانهم بالتحقيقات وكان ذلك بقصد ترويعهم وإحراق الأذى المادى والمعنوى بهم وفرض  
السطوة عليهم للحيلولة دون انضمامهم للمظاهرة السلمية المؤيدة لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و  
المحتشدة بميدان سيدى جابر ، بأن اعترضوا مسيرتهم إبان مرورها بمحيط مسجد القائد  
ابراهيم وما أن ظفروا بهم حتى قذفوهم بالحجارة والزجاجات المشتعلة " مولوتوف " وأطلقوا  
صوبهم وابلا من الأعيرة النارية مما ترتب عليه تعريض حياة المجنى عليهم وسلامتهم  
وأموالهم للخطر وتكدير الأمن والسكينة العامة .

وقد اقترنت بالجريمة السابقة جنائية الضرب المفضى الى الموت ذلك أنهم فى ذات الزمان  
والمكان سالفى البيان

- ضربوا وآخرون مجهولون المجنى عليه مؤمن احمد جابر محمد ضربا أفضى الى موته بأن  
اعترضوا طريقه إبان مروره بمحل الواقعة لمنعه من الانضمام للمظاهرة السلمية المحتشدة  
بميدان سيدى جابر وقذفوه بالحجارة وأطلقوا صوبه أعيره نارية من أسلحة كانت بحوزتهم (   
مسدسات ) قاصدين من ذلك إحداث اصابته التى أودت بحياته والموصوفة بتقرير الصفة  
التشريحية وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابى على النحو المبين بالتحقيقات .

وقد اقترنت بجنائية الضرب المفضى الى الموت سالفه الذكر الجنائيات والجنحة التالية ذلك أنهم فى  
ذات الزمان والمكان سالفى الذكر

١ - ضربوا وآخرين مجهولين المجنى عليهم مصطفى جلال ذكى عمران و أبو بكر يسرى ياقوت  
رضوان ومحمد أبو الوفا محمد و إيهاب محمد محمود أبو النصر ومحمد إبراهيم حسن القبرصى  
و مسعد محمد عوض عبد العزيز والسيد رجب محمد السيد وخالد محى الدين ثابت عمدا بأن  
اعترضوا طريقهم إبان مرورهم بمحل الواقعة لمنعهم من الانضمام للمظاهرة السلمية المحتشدة  
بميدان سيدى جابر وقذفوهم بالحجارة وأطلقوا صوبهم أعيرة نارية من أسلحة كانت بحوزتهم  
( مسدسات ، خرطوش ) ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موتهم فأحدثوا بكل

رئيس المحكمة

أمين السر

منهم إصابته الموصوفه بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابى على النحو المبين بالتحقيقات .

٢- ضربوا وآخرون مجهولين المجنى عليه محمد صلاح الدين محمد وآخرون المبين أسماؤهم بالتحقيقات ضربا كاد ان يودى بحياتهم عمدا بأن اعترضوا طريقهم إبان مرورهم بمحل الواقعة لمنعهم من الانضمام للمظاهرة السلميه المحتشدة بميدان سيدى جابر وما أن ظفرا بهم حتى قذفوهم بالحجارة وانهالوا على بعضهم طعنا بأسلحة بيضاء وأدوات ( عصى وسيوف و قطع حديدية و سواطير ) وأطلقوا صوبهم أعيرة نارية من أسلحة كانت بحوزتهم ( مسدسات وخرطوش ) قاصدين من ذلك إحداث اصابتهم الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابى على النحو المبين بالتحقيقات وقد أدت تلك الاصابات لحدوث عاهات مستديمنه بالبعض الآخر يستحيل برؤها .

سرقوا وآخرون مجهولون المنقولات المبينة وصفا بالتحقيقات ( نقود وهواتف محمولة و متعلقات شخصية ) والمملوكة للمجنى عليه أحمد ثابت محمد عبد الحافظ وآخرين المبين أسمائهم بالتحقيقات وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليهم بأن أوثقوا أيديهم بالحبال وأشهبوا فى وجوههم أسلحة بيضاء مطاوى وعصى مهددين إياهم وتعدوا عليهم بها محدثين إصابتهم الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة فبنوا الرعب فى نفوسهم وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من شل مقاومتهم والاستيلاء على المسروقات على النحو المبين بالتحقيقات .

٤- قبضوا وآخرون مجهولون على المجنى عليه أحمد ثابت محمد عبد الحافظ وآخرين المبين أسمائهم بالتحقيقات واحتجزوهم دون أمر أحد الحكام المختصين وفى غير الأحوال التى تصرح بها القوانين واللوائح بأن اقتادوهم عنوه إلى داخل مسجد القائد إبراهيم واحتجزوهم بداخله وهددوهم بالقتل وعذبوهم بالتعذيبات البدنية بأن شدوا وثاقهم بالحبال وانهالوا عليهم ركلا بالأرجل وضربا بالأيدى وبأسلحة بيضاء ( عصى و مطواة ) فأحدثوا بهم إصاباتهم الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

رئيس المحكمة

أمين السر

٥ - عرضوا وآخرون مجهولون للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية " ترام مدينة الإسكندرية والحافلات العامة " وعطلوا سيرها بأن تجمعوا بقارعة الطريق ومنعوا مرورها مشهرين أسلحة بيضاء وناريه فعرضوا سلامة مستقليها للخطر على النحو المبين بالتحقيقات .

٦ - استعملوا وآخرون مجهولون القوة والعنف مع موظفين عموميين هم الملازم أول محمد أحمد عمرو فتحى وضباط وأفراد قوات الأمن المنوط بهم الفصل بين المتظاهرين وتأمين مكتبة الإسكندرية بمحل الواقعة بأن أطلقوا صوبهم أميرة نارية وقذفوهم بالحجارة وانهالوا على بعضهم بالعصى محدثين إصاباتهم الثابتة بالتقارير الطبية المرفقة وذلك لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم هو حفظ الأمن والسكينة العامة والحيلولة دون تعديهم على المجنى عليهم وقد بلغوا من ذلك مقصدهم على النحو المبين بالتحقيقات .

٧ - أتلفوا وآخرون مجهولون عمدا أموالا ثابتة ومنقولة هي المحلات المملوكة لمحمد محمود السيد محمد وباسكن روبرت والسيارة رقم ٣٧٥٦ ملاكى الاسكندرية والمملوكة للمجنى عليه رفعت محمد زيدان على النحو الثابت بمعاينات الشرطة وقد ارتكبت تلك الأفعال تنفيذا لغرض ارهابى وترتب عليها تعريض أمن وسلامة الناس للخطر وضرر مالى جاوز قيمته الخمسين جنيه

٨ - أتلفوا وآخرون أشياء من الأملاك والمباني العامة هي محتويات وأثاث دار المناسبات الملحقة بمسجد القائد إبراهيم " والمنقولات المملوكة لشركة المقاولون العرب وسيارتى الإسعاف رقمى ق ه د ٣٧١ ، ٢٦٦٣٦ جمرك المملوكتين لمرفق إسعاف الإسكندرية وسيارتى الشرطة رقمى ١٩٧١ شرطة لورى ، ب ١٨٨٧/١٦ " بأن أحدثوا بكل منهم التلفيات الثابتة بمعاينة الشرطة مما ترتب عليه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وارتكبت تلك الجريمة تنفيذا لغرض إرهابى .

رئيس المحكمة

أمين السر

ثانيا : ١- حازوا وأحرزوا بالذات وبالوساطة بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة " مسدسات فردية الإطلاق " وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات واحدى دور العبادة " مسجد القائد إبراهيم " بقصد استعمالها فى الإخلال بالنظام العام والأمن العام .

٢- حازوا وأحرزوا بالذات وبالوساطة بغير ترخيص أسلحة نارية غير مششخنة " مسدسات خرطوش " وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات وإحدى دور العبادة " مسجد القائد إبراهيم " بقصد استعمالها فى الإخلال بالنظام العام والأمن العام .

٣- حازوا وأحرزوا بالذات وبالوساطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة محل الإتهامين السابقين دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات بقصد استعمالها فى الإخلال بالنظام العام والأمن العام .

٤- حازوا وأحرزوا بالذات وبالوساطة أسلحة بيضاء وأدوات مما تستخدم فى الاعتداء على الأشخاص ( سيوف وسواطير ومطاوى وعصى وقطع حديدية وزجاجات مشتعلة و مولوتوف ) وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات بإحدى دور العبادة " مسجد القائد إبراهيم " دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .

واعمالا لحكم المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية يتعين معاقبتهم وفق احكام المواد ١/٤٥ ، ١/٤٦ ، ٨٦ ، ١٣٧ مكررا/أ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١/٢٣٦ ، ٢ ، ٢٨٠ ، ٢/٢٨٢ ، ٣١٤ ، ٣٦١ ، ٣٧٥ مكرر ، ٣٧٥ مكررا/أ ، ٢ من قانون العقوبات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمعدل بالقانون رقم ٨٧/ ١٩٦٨ والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٥ مكرر ، ١/٢٦ ، ٢ ، ٤ ، ١/٣٠ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والمرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والبنود ارقام ١ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون الاول والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٦/ ٢٠٠٧ والجدول رقم ( ٢ ) والبنود ( أ ) من القسم الاول من الجدول الثالث الملحق بالقانون انف البيان والمعدل بقرار وزير الداخلية رقم

رئيس المحكمة

أمين السر

١٩٩٦/١٢ من القانون رقم ٢/١٢٢ ، مكرر ، ١١١ ، ٩٥ ، ١١٦ مكرر ، ١٩٩٥/١٣٣٥٤  
المعدل بالقانون رقم ٢٠٠٨/١٢٦ والمادتين ٣٠ ، ٣٢ عقوبات والمادة ٢/٣٩٥ اجراءات جنائية .  
وحيث أن الجرائم التي اقترفتها: المتهمون مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئه ومن ثم  
فإن المحكمة تطبق عليهم عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ومصادره  
الاسلحه والذخيره المضبوطة .

وحيث انه عن المصروفات الجنائية فإن المحكمة تلزم المتهمين بها عملا بالمادة ٣١٣ من  
قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث انه عن الدعاوى المدنية المرفوعه من المدعين بالحقوق المدنية ضد المتهمين فلما  
كانت المحكمة رأت أن الفصل في التعويضات المطلوبه يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه  
ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ومن ثم تقضى بإحاله الدعاوى المدنية المرفوعه من المدعين  
بالحق المدني ضد المتهمين المائلين الى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف عملا بحكم المادة  
٢/٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث أنه بالنسبة للمتهمين محمد عبد الجواد محمد محمد بكر وعبد الفتاح محمد اسماعيل ندا  
ومحمود ابو زيد الدمرداش التهامي وعلاء الدين احمد عبد العزيز احمد ومحمد حسنين محمد  
اللباني ومحمد صلاح الدين توفيق عبد الرحمن ومحمد محسن عزمى مصطفى وايمن عبد النبي  
شعبان خليفه لم يرتكبوا ثمة جريمه من الجرائم المسنده اليهم لأنهم وجدوا فى المسجد لداء الصلاه  
وعلاج المصابين داخل المسجد ولم يكن اى منهم ضمن مجموعه الرصد او الامداد لأنهم كانوا  
متواجدين داخل المسجد فلم يرصدوا ايه مظاهرات ولم يمدوا اى من المتجمهرين الآخرين بأيه  
أسلحه والدليل الرحيد ضدهم هو التحريات والتحريات وحدها لا تصلح بمجردا ان تكون دليلا  
كافيا بذاته أو قرينه مستقلة على ثبوت الاتهام وهى من بعد لا تعدو ان تكون مجرد رأى لصاحبها  
يخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب ولما كانت النيابة العامه أدخلت هؤلاء  
المتهمين السالف ذكرهم ضمن ذمره المتهمين الذين قضت المحكمة فى حكمها بإدانتهم بناء على

رئيس المحكمة

أمين السر

تحريرات لا ترقى الى الدليل الذى تظمنن المحكمة الى صدقه وصحته ومطابقتها للحقيقه والواقع  
ومن ثم تقضى المحكمة ببراءه هؤلاء المتهمين من التهم المسنده اليهم لان الاحكام الجنائية تبني  
على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبته الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال من  
الفروض والاعتبارات المجرده ولما كان لم يثبت لدى المحكمة بالدليل المعتبر ادانه المتهمين  
السالف ذكر اسماؤهم ومن ثم يتعين القضاء ببراءتهم من الاتهام المسند اليهم .

### فلهذه الأسباب

بعد الإطلاع على المواد سالفه الذكر .  
حكمت المحكمة أولا حضوريا بمعاقبة المتهمين بدر سعد عبد الله منصور بدر و  
محمود سعد عبد الله منصور بدر و اشرف سعد عبد الله منصور ومصطفى احمد عبد الله  
احمد فرج ومحمد رمضان عوض السيد وعلى حسن على عبيد وعلى سيد حماد حسين  
وعباس سعيد عباس على واسلام سعيد عباس على بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات عما  
أسند إليهم ومعاقبة المتهمين عمرو محمد شحاته صالح وحسام بدرى رضوان السيد حسن  
وايمن محمد فوزى عبد العزيز على ومحمد عبد الرحمن محمود سلامه ومحمد سيد عمارة  
واحمد عبد الغنى ريان سعيد ومحمد مصطفى عبد المعطى الشاذلى ومصطفى كامل عبد  
الحميد محمد واجهد يوسف محمد مرسى وحسن نفاذى عبد الرحمن حسن ومحمد فاروق  
عبده ابو السعود ومحمد ابراهيم محمد ابراهيم بالسجن المشدد لمدة سبع سنوات عما اسند  
الى كل منهم ومعاقبة المتهمين بلال شريف محمد مصطفى ومحمد السيد عطا السيد وعبد  
الرحمن اسماعيل عبد الحميد ابراهيم وسعيد نبيل محمد سعيد ومصطفى خميس على شلبي  
وعطيه محمد عطيه محمد وعبد الله احمد يوسف محمد واحمد نبيل بدر أحمد وعادل

رئيس المحكمة

أمين السر

خيرى أنور السيد ومنشاوى متولى متولى السيد والسيد سعد الله عبد المقصود عبد العال و  
حسونة نجيب السيد الحسينى ومحمود عبد المنعم عبد الرحمن ناصر ومدحت محمد عبد  
الحميد بلش واحمد عبد الرحمن رمضان دسوقى وابراهيم رجب محمد ابراهيم وياسر فتحى  
محمد ابراهيم وعصام محمد نجيب العدوى ومحمد دشناوى السيد محمود وحامد على حسين  
عبد الرحمن و محمد ابراهيم محمد عفيفى وبسيونى صبرى بسيونى عبد الحميد وأنور عبد  
العزيز موسى بدر و ابراهيم فتحى عبد السلام المليجى ومحمد على محمد زيدان وعبد الباسط  
اسماعيل محمد عبد الله ومجدى محمود خليفة السبع وطايل مبارك عبد المجيد البطوى  
واحمد على سعيد عبد الراضى واحمد السيد رضوان محمد ومحمد الليثى بدوى عامر و  
مصطفى محمدى حنانى حنفى وعادل عبد الله محمد حسنين وعبد اللاه السيد عبد المقصود  
ابراهيم وعمر أشرف احمد عمر رمضان وصلاح الدين عبد الباسط اسماعيل محمد عبد الله  
وهانى ربيع ابراهيم ربيع وعبد غنيم عبده خميس و ابراهيم احمد ابراهيم سيد احمد واحمد  
محمد احمد عيد ومبروك احمد محمد أبو زيد و سعيد محمد حماد محمد ومحمد عطية  
عطافى جليط ورجب محمد ابراهيم عثمان وعبد الله السيد بهنسى سعد ومحمد احمد احمد  
مصطفى بقر ومصطفى محمود على محمد و رامى أحمد بيومى الجمال واحمد عبد الحميد  
حسن أحمد و محمد حسن بكر عايد ومصطفى محمد عبد البارى ياسين ورضا عبد العظيم  
عبد الله فضل واحمد محمد مصطفى سليمان وقبارى مصطفى قبارى مصطفى وعبد الباسط  
عزب فراج على والحدث يوسف خالد حسن على بمعاقبة كل منهم بالسجن المشدد لمدة  
خمس سنوات عما اسند اليهم  
ثانيا وغيايبا بمعاقبة المتهم أحمد ابو صباح احمد سالم بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات  
عما اسند اليه من اتهام .

رئيس المحكمة

أمين السر

ثالثا : تغريم جميع المتهمين المحكوم عليهم بمبلغ خمسة عشر الف جنيه لكل منهم ووضع كل منهم تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية للعقوبة المحكوم بها على كل منهم والزمهم متضامنين بدفع قيمة التلغيات التي أحدثوها بالامتلاكات العامة والخاصة ومصادره المضبوطات التي تعد حيازتها جريمة حسبما ورد بنص المادة ٣٠ عقوبات والزام جميع المتهمين المحكوم عليهم بعقوبات بالمصروفات الجنائية .

رابعا : حضوريا ببراءة كل من ومحمد عبد الجواد محمد محمد بكر وعبد الفتاح محمد اسماعيل ندا ومحمود أبو زيد الدمرداش التهامي وعلاء الدين احمد عبد العزيز احمد ومحمد حسنين محمد اللباني ومحمد صلاح الدين توفيق عبد الرحمن ومحمد محسن عزمي مصطفى وأيمن عبد النبي شعبان خليفة مما اسند اليهم من اتهامات .

خامسا : بإحالة الدعاوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة مع إرجاء البت في مصاريفها .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسه يوم الاربعاء ١٤ مايو ٢٠١٤م الموافق

١٥ رجب / ١٤٣٥ هـ .

رئيس المحكمة

أمين السر